جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي بنكي

بعنوان

واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الإلكتروني

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك (BADR) ولاية غرداية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:
بحورة مروة
أولاد سيدي عمر زهرة

تحت إشراف الأستاذ:
د. برنة عبد العزيز

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ
أمام اللجنة المكونة من السادة:

إسم الأستاذ ولقبه	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د/بن عربة فريد	أستاذ محاضر"ب"	جامعة غرداية	رئيسًا
د/ برنة عبد العزيز	أستاذ محاضر "ب"	جامعة غرداية	مشرفًا
د/بوهريرة عباس	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

الإهداء

الإهداء

أهدي مجهودي إلى مكافحة المصاعب إلى قدوتي ورفيقة قلبي والنور الذي يضيء دربي «**أمي الغالية**» وإلى «**روح أبي الزاكية الطاهرة**»

إلى من كانت قوتي وسندي "جدتي الغالية "متمنية لها الشفاء العاجل

إلى روح "جدي الغالي" رحمه الله

كما لا أنسى قرة عيني "أخواتي وأخوالي وعائلتي الكريمة"

إلى أطفال عائلتنا "**أفنان، عائشة، سميرة، محمد أنس إسماعيل** "حفظهم الله ورعاهم.

إلى جميع الأصدقاء والأقارب متمنية لهم التوفيق الدائم

وأخيرا وليس آخرا الى كل من مد لي يد العون وساعدني ولو بكلمة الى كل من افتكرته ولم يلفظه قلمي نسأل الله التوفيق لنا في هذ الجهد المتواضع وللجميع.

بحورة مروة

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى شجرتي التي لا تذبل وإلى نور حياتي وسندي

" أمي الغالية " أطال الله في عمرها.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى من بذل جهد السنين لأصل إلى هنا "أبي الغالي"

إلى الشموع التي تنير طريقي "أخوتي وأخواتي"

إلى كتاكيت العائلة "ياسين، أمير، فارس" حفظهم الله.

إلى جميع الأصدقاء والأقارب متمنية لهم التوفيق الدائم

وفي الأخير أهدي عملي المتواضع الى كل من يتكبد عناء قراءته سواء لتقييمه ولنقده أو لزيادة علمه نسأل الله التوفيق في هذ الجهد وللجميع

أولاد سيدي عمر زهرة

شكر وعرفان

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمتها علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه.

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فما كان لشيْ أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه، ولا يسعنا ونحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بشكرنا وتقديرنا وعرفاننا إلى الأستاذ المشرف **الدكتوربرنه عبد العزيز**، الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في هذا العمل، وكذا على صبره وسعة صدره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما أحيي فيه المعاملة الجيدة، فجزاه الله عنا كل خير.

كما ناقدم بجزيل الشكر والإمتنان الى مسؤولي وكالة غرداية مدير وموظفو بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) على بذل مجهوداتهم وتسهيل لنا المهمة وبالأخص المدير **رو ابح عبد الرزاق**حفظه الله.

كما لا ننسى العائلتين الكريمتين على دعمهم الدائم لنا ومساندتنا في ظل هذه الظروف .

كما نتوجه بخالص الشكر للزملاء فى إغناء هذا المجهود فلهم مني كل التقدير مع تمنياتي له التوفيق.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات:

الإهداء		
شكر وعرفان		
قائمة المحتويات		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال		
قائمة الملاحق		
الملخص		
مقدمة		أ-ج
الفصل الأول	مفاهيم عامة حول النظام المصرفي الجزائري	41-5
المبحث الأول	لمحة عامة على الجهاز المصرفي الجزائري	15-6
المطلب الأول	نشأة النظام المصرفي الجزائري	9-6
المطلب الثاني	تطور الجهاز المصرفي الجزائري	13-9
المطلب الثالث	أهمية وهيكل الجهاز المصرفي الجزائري	15-13
المبحث الثاني	ماهية النظام الدفع الإلكتروني	35-15
المطلب الأول	مفهوم نظام الدفع الإلكتروني	21-15
المطلب الثاني	وسائل الدفع الإلكتروني	30-21
المطلب الثالث	واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر	35-31
المبحث الثالث	الدراسات السابقة	40-35
المطلب الأول	الدراسات باللغة العربية	38-35
المطلب الثاني	الدراسات باللغة الأجنبية	39-38
المطلب الثالث	ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة	40-39
خـــلاصة الفصـــل		41
الفصل الثاني	**واقع الدفع الالكتروني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية**	43-

المبحث الأول	تقديم بطاقة فنية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية	**48-44**
المطلب الأول	لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**47-44**
المطلب الثاني	مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**48-47**
المبحث الثاني	بطاقة فنية للوكالة المستقبلة فرع غرداية	**53-48**
المطلب الأول	لمحة عن وكالة غرداية مهامها وأهدافها	**50-48**
المطلب الثاني	مختلف مصالح الوكالة غرداية	**52-50**
المطلب الثالث	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRوكالة غرداية	**53**
المبحث الثالث	تطور وسائل الدفع الالكتروني في BADR	**62-53**
المطلب الأول	أهم البطاقات البنكية المستعملة بنك BADR غرداية	**59-53**
المطلب الثاني	خدمة المقاصة الالكترونية بنك BADR غرداية	**60-59**
المطلب الثالث	تطور خدمة الصراف الآلي ATM في بنكBADR غرداية	**61-60**
	خلاصة الفصل	**62**
	خاتمة	**64**
	قائمة المراجع	**67**

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر	**14**
02	تطور المعاملات باستعمال البطاقات خلال الفترة 2022/2018	**31**
03	نشاط الدفع على الانترنت	**34**
04	صفة وعدد عمال بنك BADRوكالة غرداية	**49**
05	عدد البطاقات البنكية الممنوحة خلال فترة 2022/2018	**58**
06	تطور خدمة المقاصة الالكترونية خلال الفترة 2022/2018	**59**
07	عدد عمليات خدمة الصراف الالي خلال الفترة 2022/2018	**60**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	بنية الجهاز المصرفي المالي قبل الاستقلال	07
2	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	53
3	صورة موضحة لبطاقة الدفع الإلكتروني CBRI	54
4	صورة موضحة لبطاقة الدفع الإلكتروني CIBC	55
5	صورة موضحة لبطاقة الدفع الإلكتروني CIBG	55
6	نسبة البطاقات البنكية الممنوحة من قبل البنك خلال الفترة 2022/2018	58
7	تطور خدمة المقاصة الالكترونية خلال فترة 2022/2018	60
8	أعداد عمليات خدمة الصراف الالي خلال فترة 2022/2018	61

الملخص:

تهدف الدراسة إلى توضيح واقع المصارف الجزائرية في تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لاستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام المصرفي الجزائري وأهم الأسس التي يقوم عليها من مبادئ وقوانين ومفاهيم متعلقة بأنظمة الدفع الالكتروني، وفي الدراسة التطبيقية اعتمدنا دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية، حيث تم التعرف على مختلف وسائل الدفع الالكترونية المستخدمة في البنك، وتوصلت الدراسة إلى أن الطلب على بطاقات الدفع الالكتروني ازداد في الآونة الأخيرة والسبب يعود إلى ظهور وانتشار فيروس كورونا والذي ساهم بدوره في تطوير أنظمة الدفع الالكتروني.

الكلمات المفتاحية: نظام الدفع الإلكتروني، النظام المصرفي الجزائري، وسائل الدفع الالكتروني، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

Abstract:

The study aims to clarify the reality of Algerian banks in the application of electronic payment systems, where the descriptive approach was relied upon to review the various concepts related to the Algerian banking system and the most important foundations on which it is based on the principles, laws and concepts of electronic payment systems, and in the applied study we adopted a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development BADR Ghardaia Agency, where the various electronic payment methods used in the bank were identified, and the study concluded that the demand for electronic payment cards has increased recently and the reason is due to the emergence and spread of the Corona virus, which in turn contributed to the development of electronic payment systems.

Keywords: Algerian banks, electronic payment systems, electronic payment methods, Bank of Agriculture and Rural Development BADR.

مقدمة

توطئة:

مع ظهور العولمة شهدت مجتمعات العالم تطورات تكنولوجية قوية على جميع الأصعدة والمؤسسات الاقتصادية حيث أصبحت تتجه إلى ما يسمى بالاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا المعلومات، فقد أثرت بشكل كبير هذه التطورات على القطاع المصرفي حيث تلعب دورا هاما في جودة الخدمات البنكية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك، ومن بين أثار هذه التطورات ظهور التجارة الالكترونية التي تعتبر البيئة الطبيعية للتعامل بوسائل الدفع الالكتروني فبتطورها تطور نظام الدفع الالكتروني الذي أصبح من الضروري التعامل به نظرا لما يوفره من امتيازات عديدة أهمها اختصار الجهد والوقت والتكلفة.

أصبح من الضروري التعامل بنظام الدفع الإلكتروني نظرا لما يوفره من امتيازات عديدة أهمها اختصار الجهد والوقت والتكلفة السرعة والأمان، إذ يمكن للمستخدمين إجراء العمليات المالية في أي وقت ومن أي مكان ذو اتصال بالإنترنت، ومع ضمان سرية العملية وحماية البيانات الحساسة، وتكمن أهميته في تحقيق النمو الاقتصادي في العديد من القطاعات الحيوية وتشجيع المزيد من الأفراد والمؤسسات على استخدامه والاستفادة منه.

ولأجل مسايرة هذا التطور كان إلزاما على المصارف الجزائرية مواكبته لتطوير منظومتها الاقتصادية من خلال الدفع الالكتروني وتعظيم الاستفادة من وسائل الدفع الالكتروني وتسريع عملية الانتقال نحوها. فإن مدى تطبيق نظام الدفع الإلكتروني يتفاوت من بنك إلى آخر في الجزائر وذلك بسبب عدة عوامل بما في ذلك قلة الاستثمارات في تقنية المعلومات والاتصالات وعدم وجود النية التحتية اللازمة لتطبيق النظام بشكل متكامل.

الإشكالية:

من خلال ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية؟

لتوضيح أكثر للإشكالية نبرز التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مجالات استخدام الدفع الإلكتروني في الجزائر؟
- ما هي أهم أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية المستعملة في بنك BADR وكالة غرداية؟
- كيف تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر عامة وبنك BADR وكالة غرداية خاصة؟

فرضيات الدراسة:

في سبيل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- اشتمل الدفع الإلكتروني في الجزائر على عدة مجالات (كالنقل والرياضة وخدمات الإدارة ...إلخ).
- تعتبر المقاصة الإلكترونية والبطاقات البنكية والصراف الآلي من أهم أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني المتوفرة في بنك BADR وكالة غرداية.
- هناك تطور واضح للدفع الإلكتروني بالجزائر خلال السنوات الأخيرة .

- أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة يمكن توضيحه من خلال النقاط الآتية:

- تعميق معرفتنا في المجال المصرفي؛
- التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم الوسائل الدفع الإلكترونية التي يطبقها؛
- التعرف على أهم مزايا وعيوب الدفع الإلكتروني.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في واقع تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني في المصارف الجزائرية وأهميته وضرورة اختيار التقنيات والوسائل ولأنظمة التي تحقق رضا العملاء وراحتهم، وأهم ما في ذلك أنه يساهم في تطور أداء المؤسسات والبنوك ونمو اقتصاد الدولة.

دوافع اختيار الموضوع:

- حداثة الموضوع في الآونة الأخيرة؛
- تماشي الموضوع مع التخصص (اقتصاد نقدي وبنكي)؛
- التعرف أكثر على كيفية التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني؛

حدود الدراسة:

- **حدود مكانية:** كانت الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية.
- **حدود زمانية:** تمت هذه الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة غرداية ودرست الفترة بين 2018-2022.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بأنظمة الدفع الإلكتروني، وعرض أهم الدراسات السابقة لتحقيق الربط بين التراكم المعرفي (النظري) والعلمي (التطبيقي)، وفي الدراسة التطبيقية تم اعتماد أسلوب دراسة حالة الذي يناسب طبيعة موضوع الدراسة، كما اعتمدنا على المقابلة حيث قمنا بمقابلات مع أحد موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لجمع المعلومات المتعلقة بدراستنا.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات تم تقسيمها إلى ما يلي:

الفصل الأول الذي تناول مفاهيم عامة حول النظام المصرفي الجزائري والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول لمحة عامة على الجهاز المصرفي الجزائري، أما المبحث الثاني فقد تناول ماهية نظام الدفع الالكتروني في حين تم تخصيص المبحث الثالث لعرض الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه للدراسة التحليلية لواقع الدفع الالكتروني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية، وتناولنا فيه مبحثين المبحث الأول كان عبارة عن تقديم بطاقة فنية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة غرداية، أما المبحث الثاني حول تطور وسائل الدفع الالكتروني فيBADR.

وفي الأخير نختم دراستنا بخاتمة تشمل أهم النتائج واختبار الفرضيات وقمنا بتقديم اقتراحات بناءا على النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى آفاق الدراسة.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول النظام المصرفي الجزائري

تمهيد:

تعد المصارف الجزائرية من أهم العناصر في النظام المالي الجزائري وتلعب دورا حيويا في تمويل الاقتصاد وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد، وقد تتوفر فيها خدمات متنوعة للعملاء بما في ذلك فتح الحسابات، تقديم القروض، تمويل الأفراد والشركات، تقديم خدمات الاستثمار والتأمين. ومع التطورات التكنولوجية توفرت خدمات أخرى متمثلة في الدفع الالكتروني الذي يعتبر نظام مبتكر ومريح لإجراء عمليات الشراء والمدفوعات عبر الانترنت والأجهزة الالكترونية المختلفة وقد يتضمن وسائل دفع الكترونية آمنة وسريعة ومريحة من أهمها البطاقات البنكية.

ونظرا لأهمية الدفع الالكتروني تسعى المصارف الجزائرية لتوفير المزيد من وسائل الدفع الالكترونية وعليه فقد قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: لمحة عامة حول الجهاز المصرفي الجزائري
- المبحث الثاني: ماهية نظام الدفع الالكتروني
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: لمحة عامة حول الجهاز المصرفي الجزائري

سنحاول فيما يلي تناول أهم المفاهيم حول النظام المصرفي الجزائري من خلال تحديد النظام المصرفي الجزائري وأهم الأسس التي يقوم عليها النظام الجزائري، مقرها، بالإضافة إلى قوانين ومبادئ النقد والإقراض.

يعتمد نجاح النظام الاقتصادي الحالي على فعالية وكفاءة النظام المصرفي الوطني. وهي تشمل قانون العملة والقروض، الذي أدخل بعض التعديلات المهمة على هيكل النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي الجزائري:

أولا: النشأة

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلة كامتداد حتمي للنظام المصرفي الفرنسي. نتيجة لذلك، كان لدى الجزائر شبكة واسعة من البنوك والمؤسسات المالية قبل الاستقلال، وهي أكثر تطوراً من أي مستعمرة فرنسية أخرى. والسبب هو أن الجزائر تعتبر الوطن الدائم والمتدين للمحتلين، بينما الصناعة المصرفية الجزائرية متأثرة بالعهد الاستعماري وتتميز بازدواجية أحدهما قطاع حديث والآخر قطاع تقليدي[1].

ثانيا: بنية الجهاز المصرفي الجزائري قبل الاستقلال

كان بالجزائر ابان الاحتلال الفرنسي شبكة واسعة من المصارف والمنشأة المالية العامة والخاصة (بنوك تجارية وبنوك أعمال والمؤسسات مالية بل كان بها حتى بنك إصدار دون أن تكون له كل الحقوق التي لمثله في الدول ذات السيادة) إلا أن ذلك الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الفترة، هو في الحقيقة امتداد للنظام المصرفي الفرنسي حيث كانت وظيفته الأساسية خدمة المستعمرين ومصالحهم[2].

وعليه يمكن تجسيد هيكل الجهاز المصرفي قبل الاستقلال في الشكل التالي:

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات **في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، الطبعة الثالثة 2008، ص171.

[2] نفس المرجع، ص171.

الشكل رقم (01): بنية الجهاز المصرفي المالي قبل الإستقلال

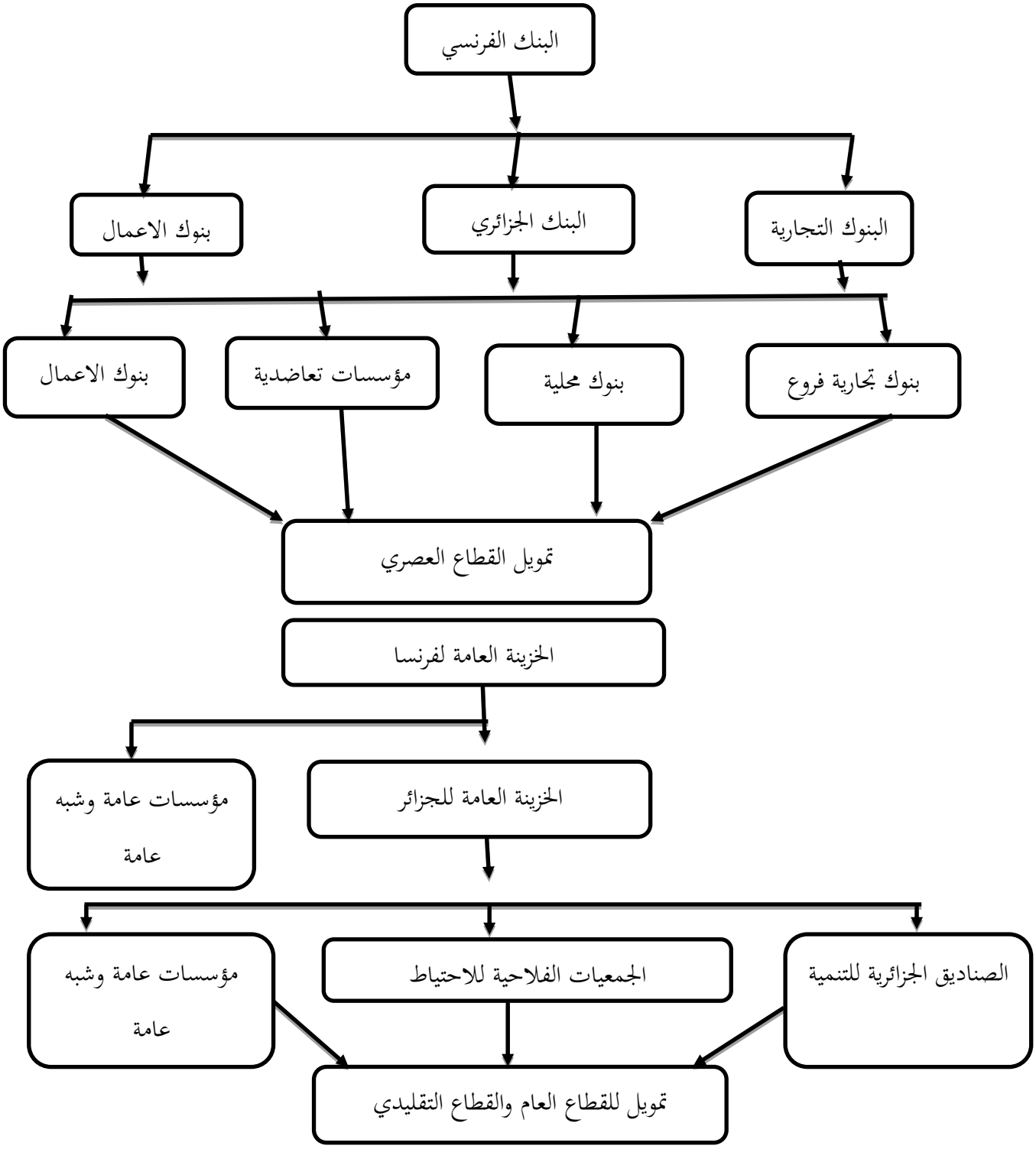

المصدر: بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة 20أوت 1995سكيكدة، 2008، ص 7.

❖ مكونات الجهاز المصرفي الجزائري:

1. **بنك الجزائر** :تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت سنة 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي وتعيين المدير، وتم تأميم هذا البنك سنة 1946 وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس، بالإضافة إلى تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك، كما تم إنشاء المجلس الجزائري للقرض (CAC) بتاريخ 16 جانفي 1947 ولكن هاتين الهيئتين لم تعملا بالاستقلالية عن النظام البنكي الفرنسي، لإن النظام كان كله تابعا لفرنسا وأن البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة في فرنسا.
2. **البنوك التجارية:** إن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل للبنوك الرئيسية الفرنسية وهي: القرض العقاري للجزائر وتونس (C.F.A.T)، القرض الصناعي والتجاري (C.I.C)، البنك الوطني للتجارة والصناعة (B.N.C.I.A)، القرض الليوني (C.L)، الصندوق الجزائري للقرض والبنك (C.A.C.B)، الشركة العامة (S.G)، شركة مرسيليا للقرض (S.M.C)، بنك بركليز المحدود(B.B.L)، قرض الشمال (C.N)
3. **بنوك الأعمال:** وتضم: البنك الصناعي لشمال إفريقيا (B.I.A.N)، و ورمز (W.O.R.M.S)، وتم دمج هذين البنكين في بنك واحد وأصبح يسمى البنك الصناعي في الجزائر والبحر المتوسط (B.I.A.M)، بنك باريس والأراضي المنخفضة (B.P.P.B). [1]
4. **المؤسسات التعاضدية:** وتضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي وهي كلها بنوك فرعية حيث نجد في القطاع التجاري، البنوك الشعبية التي تتخصص في التجارة الصغيرة والتي عرفت نفس التطور كما في فرنسا، ويتكون هيكلها من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية CABP، من الصندوق المركزي وثلاث بنوك محلية، أما في القطاع الفلاحي نجد الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعاضدي CACAM التي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الأجل القصير وهناك القرض الفندقي.
5. **المؤسسات العامة وشبه العامة:** وتخضع للخزينة، حيث تضم مؤسسات فرعية وأخرى محلية، بالنسبة للفرعية يوجد القرض الوطني، القرض العقاري، صندوق الودائع والأمانات CDC، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية BFCE، والصندوق الوطني للمناقصات .CNME

[1] صليحة عماري، **النظام المصرفي الجزائري**، مطبوعة بيداغوجية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8ماي 1945قالمة ،2020 ص 13.

6. **الشبكة التقليدية:** وتهتم بالتمويل التقليدي، ويوجد نوعان من المؤسسات: الأولى تهتم بتمويل القطاع الفلاحي والأخرى تهتم بتمويل القطاع الحرفي[1].

المطلب الثاني: تطور جهاز المصرفي الجزائري

شهدت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة تطورات في الجهاز المصرفي الذي هو بمثابة محرك أساسي للاقتصاد الوطني. فقد بذلت السلطات الجزائرية كل ما في وسعها لاسترجاع حقوق سيادتها. فقد مرت تطورات الجهاز المصرفي بعدة مراحل نلخصها فيما يلي:

المرحلة الأولى: من سنة 1962-1970

تميزت هذه المرحلة بالتحويل المدرج على مستوى نظام القرض لإلغاء طابعه المتمثل في التفتح على الخارج والمتوجه نحو البلد المستعمر القديم ووضعه تحت تصرف الاقتصاد الوطني. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه من الضروري أن السياسة الاقتصادية تستجيب لمتطلبات التنمية الجزائرية ومشاكلها الأساسية عوض الاستجابة لاحتياجات المستعمر التوسعية الأنانية.

وخلال هذه المرحلة كانت البنوك توفر بصفة استثنائية تمويل القطاعات الغير الفلاحية بمنحها قروض الاستغلال. ولتعويض هذا النقص فكرت السلطات العمومية آنذاك في تكليف البنك المركزي الجزائري بمنح القروض للفلاحة مباشرة أما فيما يخص قروض الاستثمار فلقد كانت من صلاحيات الصندوق الجزائري (Caisse Algerianne de de veloppement) الذي تحول بعد مضي بضع سنوات إلى البنك الجزائري للتنمية. [2]

تم تأميم البنوك الأجنبية ابتداءا من سنة 1966 حيث نتج عن ذلك ثلاث بنوك تجارية وقد كان رأس مالها يعود إلى الدولة وهي:

1. **البنك الوطني الجزائري:** بمرسوم رئاسي يحمل رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان {BNA} أنشئ البنك الوطني الجزائري 1966 لكي يسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الاشتراكي والزراعي وهو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار انشاء منظومة بنكية وطنية وتجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها الاقتصادية.

[1] بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2] حميزي سيد أحمد، **تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل نظام المصرفي الجزائري**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في علوم اقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2002، ص16.

2. **القرض الشعبي الجزائري {CPA}**: تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966 وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر. وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران وقسنطينة وعنابة. والصندوق المركزي الجزائري للقرض والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك. وأخير البنك المختلط الجزائر مصر.

3. **البنك الخارجي الجزائري {BEA}**: تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر1967 بموجب الأمر 47-204 وبهذا فهو ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي، وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي: القرض الليوني، والشركة العامة وقرض الشمال والبنك الصناعي للجزائر والمتوسط وبنك باركليز[1].

المرحلة الثانية: من سنة 1971-1985

لقد تركت هذه المرحلة بصمات لا تزال قائمة حتى الآن، وتمت عملية إعادة تنظيم نظام المصرفي على أساس المبدأين التاليين:

- مركزية (centralisation) قرارات القرض الاستثماري
- اختصاص البنوك حسب القطاعات

بما أن قرار الاستثمار من اختصاص الدولة من خلال الجهاز المركزي للتخطيط كان يمنع تبني أي قرار تمويلي لم يحصل على الموافقة المسبقة، ويدخل هذا القرار ضمن إجراءات "فردية " فيؤدي بالتالي دور المراقب المالي ومن أجل السماح للبنوك بأداء هذا الدور، عمدت الدولة إلى تخصيص كل منها قطاعا اقتصاديا خاصا مع إرغام المؤسسات الصناعية والتجارية المعنية باختياره موطنا لها.[2]

المرحلة الثالثة: من سنة 1986-1990:

- الإصلاح النقدي العام 1986: بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض ثم إدخال إصلاح جدري على الوظيفة البنكية. وقد كان روح هذا القانون يسير في إتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي وهو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية.
- قانون 1988 وتكييف الإصلاح : جاء صدور قانون 1986 قبل صدور قوانين الإصلاحات في عام 1988 وعليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين كما أنه لم يأخذ بالاعتبار

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص ص188-190.
[2] حميزي سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص17.

المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد وكان من لازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك والمؤسسات مع القانون 88-01 الصادر في 12جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية .وفي هذا الإطار بالذات جاء قانون 88-06 الصادر في 12جانفي 1988 المعدل والمتمم بالقانون 86-12 السابق الذكر ومضمون قانون 1988هو اذا إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات [1].

• إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 10/90: تزامن صدور قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 بحالة مزرية للاقتصاد الوطني الذي كانت تديره حكومة السيد مولود حمروش والتي تواجدت في ظروف صعبة للغاية من حيث:

-التجربة الديمقراطية الحديثة التي لم يمر عليها سوى سنة واحدة؛

- انهيار العملة الوطنية؛

-تدهور كبير في أسعار المحروقات على الصعيد العالمي؛

- تزايد عبء المديونية وخدمة الدين.

ولقد صدر هذا القانون بعد التعديل الدستوري لسنة 1989 والإصلاحات الاقتصادية الذي شرع فيها منذ 1988/10/12 ويعتبر مقارنة بكل الإصلاحات التي سبقته منسجما ومتماسكا لأنه صدر مرة واحدة في وثيقة واحدة. والتي جاءت لإرساء القواعد التنظيمية والتسييرية للمصارف والمؤسسات المالية بما يتماشى والنظام الاقتصادي الجديد (آليات اقتصاد السوق)[2].

❖ **مبادئ قانون النقد والقرض:**

1) **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، وقد تبنى القانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية حتى تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد.

حمل قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية انطلاقا من الوضع النقدي الذي يتم

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص194-195.
[2] علي بن ساحة، **النظام المصرفي الجزائري**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية، 2019، ص28.

تقديره من طرفها وكان من شأن هذا الفصل الذي تبناه قانون النقد والقرض السماح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[1]:

- ✓ استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاتها داخليا أن كان ذلك على مستوى المؤسسات العمومية أو على مستوى العائلات والمؤسسات الخاصة؛
- ✓ تنشيط السوق النقدية واستعادة السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة رئيسية ومن وسائل الضبط الاقتصادي؛
- ✓ توفير الشروط الضرورية التي تسمح بمنح القروض بناءا على معايير لا تميز بين الأعوان الاقتصادين لاسيما بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة؛
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دور مهما في اتخاد القرارات المرتبطة بالقرض.

2) الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض الائتمان: لقد تفطن قانون النقد والقرض للغموض الكبير السائد على مستوى نظام التمويل حيث أبعدت الخزينة عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية وذلك لبلوغ الأهداف التالية:

- ✓ تراجع تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- ✓ استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية خاصة المتمثلة في منح القروض؛
- ✓ جعل توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يرتكز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

3) إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: لقد ألغى قانون النقد والقرض 90-10 التعدد في مراكز السلطة النقدية الذي كان سائدا من قبل بين وزارة المالية من جهة وبين الخزينة التي كانت تلجأ في أي وقت للبنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها هي السلطة النقدية من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة احتكار البنك المركزي وامتيازه بإصدار النقود وقد أنشأ هذا القانون سلطة نقدية وحيدة ومستقلة ووضعها في هيئة جديدة اسماها مجلس النقد والقرض وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة:

- ✓ وحيدة لتضمن انسجام السياسة النقدية؛
- ✓ مستقلة لتضمن تنفيذ هده السياسة من اجل تحقيق الأهداف النقدية؛
- ✓ موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ولتفادي التعارض بين الأهداف النقدية.

[1] زاوي فضيلة، شذري معمر سعاد، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال فترة 1990-2017**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 5 عدد1، مارس 2021، ص77.

4) وضع نظام مصرفي على مستويين:

حرص قانون النقد والقرض 90-10 على تكريس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين وعمل من خلال موارده على التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض[1].

المطلب الثالث: أهمية وهيكل النظام المصرفي الجزائري

يعتبر النظام المصرفي الجزائري أحد الركائز الأساسية التي تساهم في ظهور وتطوير الأنشطة الاقتصادية والتجارية في الدولة، حيث يوفر النظام البنكي الجزائري خدمات مصرفية شاملة للأفراد والشركات والمؤسسات التي تعمل في الجزائر، ويشارك بتمويل العديد من المشاريع الاقتصادية المهمة، حيث يلعب هذا النظام دورا أساسيا في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتمويل الاستثمار في الاقتصاد الوطني. تساهم المصارف بطريقة مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال قيامها بتقديم الخدمات التالية:

1. تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لمختلف أشكال الودائع كافة، فتقبل المصارف التجارية ودائع تحت طلب، وودائع التوفير، وودائع لأجل، أما المصارف الإسلامية فتنظم عملية قبول الودائع بالطريقة الشرعية، حيث تقبل كغيرها الودائع الجارية تحت الطلب بينما تنظم عملية قبول ودائع التوفير لأجل على أسس إسلامية خالية من الفوائد المصرفية وتسميها الودائع الاستثمارية، وتربط أرباح هذه الودائع بأرباح استثماراتها[2].
2. الاهتمام بالقروض الشخصية والتي تستخدم لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية مثل شراء وحدات سكنية وسيارات وأجهزة منزلية.
3. الاهتمام بتقديم قروض للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر؛
4. التأجير التمويلي؛
5. القروض المشتركة؛
6. خصم الفواتير التجارية؛
7. شراء التزامات التصدير؛
8. تقديم خدمات التحوط والتغطية من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والصرف مثل عقود الخيارات والمستقبليات، بالإضافة إلى العقود الآجلة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة[3].

---

[1] بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2] فالي نبيلة، **استراتيجيات التأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 2017، ص ص 28-29.

[3] بريش عبد القادر ، **جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد3، جامعة سطيف، ص266.

ثانيا: بنية الجهاز المصرفي حتى أواخر سنة 2021

بنية الجهاز المصرفي الجزائري مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر

المصارف والمؤسسات المالية					
المصارف	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
البنوك العمومية	**20**	**20**	**20**	**20**	**19**
البنوك الخاصة	**06**	**06**	**06**	**06**	**06**
المؤسسات المالية	**14**	**14**	**14**	**14**	**13**
	09	**08**	**08**	**08**	**08**
البنوك الخاصة	**06**	**06**	**06**	**06**	**06**
المؤسسات المالية الخاصة	**03**	**02**	**02**	**02**	**02**
المجموع	**29**	**28**	**28**	**28**	**27**

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2021 في الموقع الالكتروني:www.bank.of.algeria.dz 2023/04/05 - 10:53 ص49.

وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر، نهاية ديسمبر 2021 الى 27 مصرفا ومؤسسة مالية مقرهم الاجتماعي بالجزائر العاصمة تتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:

- ستة (06) بنوك عمومية؛
- ثلاثة عشرة (13) بنكا خاصا ذو رؤوس أموال أجنبية منها بنكا ذو رأس مال مختلط؛
- مؤسستان (02) ماليتان عموميتان؛
- خمسة (05) مؤسسات متخصصة في الايجار المالي من بينها ثلاثة (03) عمومية.

وفي نهاية 2021 تضم شبكة المصارف في الجزائر 1603 وكالة منها 1202 وكالة تابعة للمصارف العمومية و401 وكالة تابعة للمصارف الخاصة أما بالنسبة للمؤسسات المالية فقد بلغ عدد وكالاتها 97 وكالة، سجل إجمالي

الوكالات لكامل النظام المصرفي والمؤسسات المالية لعام 2021 ،1700 وكالة مقابل 1671 وكالة في عام 2020، أي ما يمثل وكالة واحدة لأجل 26438 شخص في 2021 مقابل 26944 شخص في 2020.

المبحث الثاني: ماهية نظام الدفع الإلكتروني

إن نظام الدفع يعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية والوسائط الإلكترونية لتنفيذ عمليات الدفع والمدفوعات بشكل إلكتروني وهدف هذا النظام تبسيط وتسهيل عمليات الدفع والسحب وتحويل الأموال بطرق آمنة وفعالة، وستنطرق من خلال هذا المبحث إلى مفاهيم نظام الدفع الإلكتروني وخصائصه، أنظمته، وبيئته.

المطلب الاول: مفهوم نظام الدفع الالكتروني

وردت عدة تعاريف للنظام الدفع الإلكتروني نذكر منها:

أولا: تعريف نظام الدفع الالكتروني

– يعتبر نظام الدفع الالكتروني مجموعة من القواعد الالكترونية والاعلام الآلي المستعملة في عملية تحصيل ودفع قيم وسائل الدفع المتبادلة بين البنوك.[1]

– ويعرف أيضا على أنه حقول مغناطيسية مؤلفة ومرتبة لتغذية النقود وترددها بين الاشخاص بديلة عن النقد التقليدي. [2]

– وكذلك هو عبارة عن الصورة أو الوسيلة الالكترونية التقليدية للدفع والتي نستعملها في حياتنا اليومية، والفرق الأساسي بين الوسيلتين هو أن وسائل الدفع الالكتروني تتم كل عملياتها وتسير الكترونيا، ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية[3].

من خلال ما سبق يمكننا القول أن نظام الدفع الالكتروني عبارة عن مجموعة من آليات تستعمل في عمليات الدفع عبر تقنيات أو شبكات الإلكترونية بحيث تسهل عملية التبادل بطريقة سريعة وآمنة.

---

[1] بحيح عبد القادر، **إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية وأثرها على الخدمات المصرفية حالة الجزائر {1962/2010}** مجلة الباحث، العدد 9، 2011، ص32.

[2] صلاح الدين احمد محمد عامر، **انظمة الدفع الالكتروني المعاصر غير الائتماني**، الإصدار مائة وأربعة وستون 1439ه-2018م، دار الوعي الإسلامي، الكويت، ص65.

[3] هداية بوعزة، النظام **القانوني لدفع الالكتروني**، دراسة مقارنة مدكرة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2019، ص23.

ثانيا: خصائص نظام الدفع الالكتروني

يمكن أن نميز بين عدة خصائص لنظام الدفع الالكتروني، نوضحها فيما يلي[1]:

1) انعقاد مجلس العقد في الوسط الإلكتروني: يمثل الوسيط الالكتروني في العصر الحديث, مجلس العقد الذي يحضره كل من البائع والمشتري, أو من يمثلها سواء كان ذلك عبر الشبكة العنكبوتية (الانترنت) أو عن طريق الوفاء الفوري عند الشراء ببطاقة النقود الرقمية، وهذا مثل ثورة في عالم التسوق إذ أن العالم أصبح كقرية واحدة صغيرة وسوق واحد يستطيع المرء التسوق من أقصى العالم دون سفر أو عناء، وقد جاءت أنظمة الدفع الالكتروني لتسهل عملية شراء من تلك الأسواق على تباعد المسافات بين البائع والمشتري، مما يسر الأمر على التجار والشركات وحتى الأفراد .

2) سهولة الدفع الالكتروني: تمثل أنظمة الدفع الالكتروني سهولة ويسر بالغين، إذا ما قورنت بوسائل الدفع التقليدية، فما يحتاج المرء إذا ما أراد الشراء سوى الضغط على زر الحاسب الآلي، أو تمرير البطاقة الرقمية على جهاز (الكي نت) في نقاط البيع التي تتوفر فيها هذه الخدمة، دون عناء أو تعب، وهذا ما جعل هذه الأنظمة تنتشر بسرعة فائقة.

3) سرعة الدفع والتحويل الالكتروني: تعد أنظمة الدفع الالكتروني فائقة السرعة مقارنة بأنظمة الدفع التقليدي بل ومختصرة للغاية، إذ أن الدفع الالكتروني يختصر عملية السحب من البنك أو المصرف ومن ثم الدفع للتاجر وإيداع التاجر في المصرف لحسابه يختصر كل ذلك بعملية واحدة، وهذا غاية الاختصار والسرعة، ويوفر الوقت ويزيد من ثبات المال لدى المصارف والبنوك لتحقق من ذلك أرباح طائلة.

4) عدم إمكانية الرجوع في الوفاء: يمثل نظام الدفع الالكتروني دفعا ناجزا غير قابل للرجوع فيه في معظم الدول التي تعتمده، وهذا ما عليه نظام الشيكات التقليدي وحتى النقود السائلة.

5) الأمان والسرية في الدفع:

- ✓ ان نظام الدفع الالكتروني يوفر لمستخدميه توثيق كاملا لحقيقة وجود الطرف الأخر (التاجر، العميل المصرف والوسيط عند وجوده) كما تضمن أيضا وجود وصلاحية أداة الدفع (البطاقة، الشيك، النقود الالكترونية).

[1] صلاح الدين أحمد محمد عامر، **أنظمة الدفع الالكتروني المعاصر غير الانتماني**، مرجع سبق ذكره، ص77-78.

- ✓ أن هذه الأنظمة تقوم على نظام التشفير للبيانات واستخدام الأرقام السرية وبالذات التي تنقل عبر شبكة الانترنت. وذلك لضمان سرية هذه المعلومات البنكية.
- ✓ أنها قادرة على تقديم ضمان توثيق تمام وكمال الرسائل المتبادلة بين الأطراف ذات العلاقة، التاجر، العميل، المصرف، الوسطاء.
- ✓ أنها تتضمن آلية مناسبة لمنع الأثار السيئة المرتبة عن العطل الفني والتشغيلي المعيب الأجهزة المستعملة في الدفع وخصوصا ضرورة حماية المتعاملين من ضياع النقود الالكترونية بسبب تلك الأعطال.

ثالثا: أنواع أنظمة الدفع الالكتروني:

هناك عدة أنواع لأنظمة الدفع الالكتروني نذكر منها ما يلي:

1) نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعملة RTGS

وهو عبارة عن نظام للمعالجة الخام في الوقت الحقيقي تنجز فيه أوامر التحويل باستمرار في الوقت الحقيقي لها على أساس خام: عملية بعملية، ويعرف نظام الدفع الإجمالي على أنه نظام دفع ما بين البنوك، يخص المدفوعات الكبيرة والمبالغ المستعجلة، تتم معالجة العمليات فيه بصفة مستمرة وعلى مدار اليوم هذه العمليات تقتصر فقط على التحويلات[1].

2) نظام سويفت :SWIFT

يستخدم هذا النظام في المدفوعات الخارجية أو الدولية بحيث تلجأ المصارف إلى هذا النظام عادة لتسهيل عملية الاتصال مع البنوك العالمية لإرسال تعليمات الدفع وإشعارات المصارف وإشعارات أخرى، لكن بشكل موحد قياسي متعارف عليه بين المصارف والأعضاء، عمدت معظم البنوك إلى الاشتراك في شبكة سويفت التي هي عبارة عن شبكة اتصالات متطورة ومتقدمة جدا تعمل على ربط البنوك ببعضها البعض عبر شبكة اتصالات منظمة وتوفر للاتصال السهولة والسرعة والأمان[2].

3) **نظام المقاصة الالكترونية:** تم تعريف نظام المقاصة الالكترونية في الجريدة الرسمية بأنه نظام جزائري يخص نظام الآلي وغير مادي في أوامر الدفع المضبوطة من قبل المقاصة كما يسمى هذا النظام بنظام المقاصة عن بعد باعتباره يعمل على المعالجة الآلية لجميع المعاملات المالية بين البنوك لكل وسائل الدفع المعروضة والمتداولة بينها (صكوك، تحويل،

[1] دحية رباب، **أثر التطور التكنولوجي على أنظمة وسائل الدفع الالكتروني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، تخصص مالية، بنوك وتأمينات، جامعة الجزائر 3، 2020، ص135.

[2] زهير زواش، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة أم البواقي، 2011ص68.

اقتطاع، عمليات البطاقات البنكية) وذلك عن بعد وبشكل آلي من خلال الشبكة الالكترونية الرابطة بين البنوك وبعض المؤسسات المالية تحت إشراف البنك المركزي.[1]

رابعا: بيئة الدفع الالكتروني

تجد وسائل الدفع الالكتروني مجال واسعا في جميع مجالات التجارة سواء تجارة تقليدية أو الكترونية، إذ ليس هناك ما يمنع أن يتم الإتفاق على الصفقة بطريقة تقليدية غير الكترونية، بل ويتم تنفيذ الصفقة بنفس الطرق التقليدية، ولكن يتم الوفاء بطريقة الكترونية.

التجارة الالكترونية:

في ظل التطورات الكبيرة والمتسارعة وفي عالم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والانترنت، ظهر مصطلح جديد لم يكن معروفا عند الاقتصاديين من قبل وهو مصطلح التجارة الالكترونية، التي جعلت العالم يتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

❖ **مفهوم التجارة الالكترونية:** وعليه نميز عدة تعاريف لتجارة الالكترونية منها ما يلي:

– عرفت جمعية التجارة والخدمات عبر الخط ACSL التجارة الكترونية على أنها: مجموعة التبادلات التجارية بحيث تكون عمليات الشراء قد تمت عبر شبكة من شبكات الاتصال. وعرفت أيضا أنها: ممارسة تجارة السلع والخدمات بمساعدة أدوات الاتصال وغيرها من وسائل ذات العلاقة بالاتصالات[2].

– كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها عملية التبادل الالكتروني للبيانات التي تتم بين الشركات أو الأفراد في شكل معلومات مكتوبة Text أو مرئية Visual Image أو مسموعة Sound كما أن مفهوم التجارة الالكترونية يمتد إلى أبعد من ذلك بحيث يشمل الأثار المترتبة على عملية تبادل البيانات والمعلومات التجارية الكترونيا ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الأنشطة التجارية المختلفة[3].

[1] . بن عمر خالد، ورزامة جيلالي، **واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر بين معيقات التوسع ومتطلبات النجاح**، مجلة بحوث اقتصادية عربية السنة 25، العدد 80-يونيو/حزيران 2019، ص104.

[2] العشابي فاطمة الزهراء، **التجارة الالكترونية والنقد الالكتروني أزمة الثقة في وسائل وطرق الدفع الالكترونية ومحاولة علاجها**، مجلة البصائر للدراسات القانونية الاقتصادية، العدد00،،2021، ص 3.

[3] رمضان علي السيد المعروف، **التجارة الالكترونية في اليابان ومدى استفادة مصر منها**، مكتبة جزيرة الورد طبعة الثانية، القاهرة، 2012، ص10.

– تعتمد التجارة الالكترونية على عرض السلع التجارية والخدمات المختلفة بواسطة برمجيات مرئية على شبكات خاصة متاحة للاستخدام لفئة معينة من الأشخاص بشكل عام. وتؤمن الشركات أو المؤسسات العارضة الأدوات المساعدة على شراء السلع والاستفادة من الخدمات المختلفة المتاحة. وقد ساعدت شبكة الانترنت والويب web في انتشار التجارة الالكترونية على المستوى العالمي وضاعفت من أثرها الاقتصادي[1].

وعليه ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن التجارة الالكترونية عبارة عن نشاط اقتصادي تجاري يتم من خلاله عمليات تبادل السلع والخدمات باستخدام الوسائط والأساليب أو الأدوات أو الوسائل إلكترونية عبر الانترنت بطرق سريعة وسهلة وآمنة.

❖ **خصائص التجارة الالكترونية:** التجارة الالكترونية تتميز في أنها ترتكز على الأمور الأساسية التالية:

1. فكرة النشاط التجاري: يعد النشاط التجاري الركيزة الأساسية للتجارة الالكترونية، فهذه الأخيرة لا تختلف لمفهومها عن مفهوم التجارة التقليدية سواء من حيث مضمونها أو محترفيها أو مجالاتها. إلا أن وجه الخصوصية فيها يتمثل في وسائل مباشرتها.

2. اللامادية المتطلبة المعالجة الآلية للمعلومات تتميز التجارة الالكترونية باللامادية، مما يتطلب إبدال الوسائط الورقية بالوسائط الالكترونية. حيث لا مجال للتعامل بالأوراق العادية، بل يتم إبرام العقود عن طريق وسيط الكتروني.

3. إمكانية التفاعل بين التاجر والمستهلك: وهي الإمكانية المتاحة عبر الاتصال السمعي البصري، فالشبكة هي وسيلة للاتصال عن بعد على خلاف الهاتف بواسطة سمعية بصرية وبناء على ذلك يمكن أن يتصل بموقع التاجر ويطلب ما يرغب من معلومات تخص العرض، بل يمكنه تجربته في بعض الأحيان، وبذلك تسمح التجارة الالكترونية بالتفاعل بين التاجر والعميل[2].

❖ **العوامل المؤثرة في بناء موقع تجارة الكتروني:**

1) كثرة المستخدمين وتنوع شرائحهم وبعدهم عن محلل نظام التجارة الالكتروني أثناء مرحلة التحليل؛
2) تنوع أدوات ولغات البرمجة المستخدمة في بناء مواقع التجارة الالكترونية؛

[1] مصطفى يوسف كافي، **النقود والبنوك الالكترونية**، دار مؤسسة رسلان لطباعة والنشر والتوزيع، الطباعة، سوريا،2011، ص238.
[2] هداية بوعزة، **النظام القانوني للدفع الالكتروني**، مرجع سبق ذكره ص51-52.

3) نوع العلوم والمهارات التي يجب يأخذها بعين الاعتبار عند بناء الموقع مثل فن التسويق وطريقة عرض المنتجات من خلال صفحات الموقع وعلم النفس وفن التخاطب مع الزبائن وغيرها من الأمور التي تساهم بشكل كبير في إنجاح الموقع[1].

مفهوم البنوك الالكترونية:

المصارف الالكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لمصرف قائم يقدم خدمات مالية وحسب بل موقعا ماليا تجاريا إداريا استشاريا شاملا، له وجود مستقل على الخط. فإذا عجز البنك نفسه عن أداء خدمة ما من بين هذه الأطر كان الحل اللجوء إلى المواقع المرتبطة التي يتم عادة التعاقد معها للقيام بخدمات عبر نفس موقع البنك. بل أن أحد أهم تحديات المنافسة في ميدان البنوك الالكترونية هو أن المؤسسات المالية تقدم على الشبكة خدمات كانت حكرا على البنوك بمعناها التقليدي أو بمعناها المقرر في تشريعات تنظيم العمل المصرفي[2].

❖ **أشكال البنوك الالكترونية:**

يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال للبنوك الالكترونية وهي كما يلي:

1. الموقع المعلوماتي (Information al): وهو المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني المصرفي، ومن خلال هذا الموقع فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية دون وجود قناة اتصال الكتروني عبر الانترنت.

2. الموقع التفاعلي أو الاتصالي (Communicative): بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين شبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للبنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات وتغيير العنوان.

3. الموقع التبادلي (Transactionnel) أو التنفيذي: وهذا هو المستوى الذي يمكن القول إن يمارس البنك فيه خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية، إذ يسمح للعميل بتنفيذ الخدمات المصرفية المطلوبة عبر الانترنت حيث تشمل

[1] فادي محمد صلاح، **التجارة الالكترونية**، دار المستقبل لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، ص35.
[2] مصطفى يوسف كافي، **النقود والبنوك الالكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص 111.

هذه الصورة السماح للعميل للوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية[1].

المطلب الثاني: وسائل الدفع الالكتروني

لقد تطورت وسائل الدفع الالكتروني مع انتشار عمليات التجارة الالكترونية أو غيرها فقد أصبحت هذه الوسائل أكثر مرونة في التعامل وأكثر مرونة في الاستجابة لمتطلبات العصر الحديث وعليه فان وسائل الدفع الالكتروني هي أداة مقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بدفع الديون أو في سلع وخدمات وهناك عدة تعاريف لهذه الوسائل كما يلي:

أولا: مفهوم وسائل الدفع الالكتروني

– يعرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة الكترونية[2].

– وسائل الدفع الإلكتروني هي عملية تحويل أموال هي في الأساس تمثل ثمنا لسلع وخدمات بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة كومبيوتر وذلك عبر خط تليفوني أو شبكة أو عن طريق وسيلة أخرى من وسائل نقل البيانات مثال عن ذلك عملية نقل الأموال بين البنوك[3].

– ويقصد بالدفع الالكتروني على أنه مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية، والبطاقات الذكية[4].

ومما سبق نستنتج أن وسائل الدفع الالكتروني تتميز عن وسائل الدفع التقليدية في أنها الأكثر مرونة وهي أداة مقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وتسديد الديون. حيث أن كل عمليات وسائل الدفع الالكتروني تسير الكترونيا ولا وجود للقطع النقدية أو الحوالات وتتم بطرق سهلة وسريعة وآمنة.

---

[1] خبابة عبد الله. **الاقتصاد المصرفي**، البنوك التجارية –البنوك الإسلامية –السياسة النقدية –الأسواق المالية – الأزمة المالية، دار شباب الجامعة، 2008 ص ص107-108.

[2] زهير زواش، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3] العشابي فاطمية زهرة، **التجارة الكترونية والنقد الالكتروني: أزمة الثقة في وسائل وطرق الدفع الالكتروني ومحاولات علاجها**، مرجع سبق ذكره، ص5.

[4] مصطفى يوسف كافي، **النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص 152.

ثانيا: أنواع وسائل الدفع الالكتروني:

من أبرز أنواع وسائل الدفع الالكتروني نميز منها ما يلي:

1) **البطاقات البنكية:** تعتبر البطاقات البنكية وسيلة مهمة للحصول على النقود والمعاملات المالية، حيث تتيح للعملاء الوصول إلى حساباتهم المصرفية وإجراءات عمليات سحب النقود والتحولات بسهولة.

- كما عرف المشرع الجزائري في المادة 543 مكرر 23 بطاقة الدفع البنكية على أنها: "كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل أموال". ونص في نفس المادة مكرر 24 على أن الأمر أو الالتزام بالدفع المعطى بموجب بطاقة الدفع غير قابل للرجوع فيه، ولا يمكن الاعتراض على الدفع إلا في حالة ضياع أو سرقة البطاقة المصرح بهما قانونا، أو تسوية قضائية أو إفلاس المستفيد.[1]
- وتعرف أيضا على أنها عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته، أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات، دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة، قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف وتنقسم البطاقات الالكترونية إلى ثلاث أنواع هي:

بطاقات الدفع:

تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناء على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له.

بطاقة الصرف الشهري: تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهرا).

البطاقات الائتمانية:

هي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر[2].

وهي بطاقات تصدرها مؤسسة مالية باسم أحد الأشخاص، وتقوم تلك البطاقة بوظيفتي الوفاء والائتمان. أي أن حاملها يملك إمكانية تتبع سداد المبالغ التي يستخدمها في اعتماد مفتوح من جانب مصدر البطاقة. وبموجب تلك البطاقات يتم منح العميل سقف مالي معين يستطيع أن يستخدمه للوفاء بالتزاماته على أن يقوم بتسديد تلك

[1] كواشي حنان، واقع **وآفاق تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة مصرفية جامعة الجزائر، 2022، ص 17-18.

[2] مصطفى يوسف كافي، **النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة**، مرجع سبق ذكره ص152.

المبالغ التي يستخدمها للجهة المصدرة للبطاقة أو لمصرف العميل في حال كان المصرف هو الذي يعتمد إصدارها من جهة معينة وذلك من خلال أجل معين للوفاء.

وتقوم البنوك بإصدار مثل تلك البطاقات أما من خلالها مباشرة أو من خلال شركة تعتمدها البنوك لتلك الغاية (كشركة فيزا وشركة ماستر وشركة أمريكان اكسبرس وغيرها)، وذلك كخدمات بنكية إضافية للعملاء، كما أنها تستوفي مبلغ فائدة محددة للمبالغ التي يستخدمها العميل عند مرور الآجل الممنوح لمستخدم البطاقة في الوفاء[1].

هي البطاقات التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة. ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان، تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات مع دفع آجل لقيمتها ويتم حساب فائدة معينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل في نهاية كل شهر منها لأنها تعتبر إقراضا مقدما من المصارف،[2]

ويتم إصدار البطاقات البنكية من طرف مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية نذكر منها:

- **فيزا Visa international**: تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية. يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1958 عندما أصدر بنك أمريكا البطاقات الزرقاء والبيضاء والذهبية.
- **منظمة ماستر كارد العالمية Master card International**: هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، بطاقاتها مقبولة لدى أكثر من 9.4 مليون محل تجاري، استخدمت لتسوية معاملات بلغت أكثر من 200 مليون دولار[3].

ولها ثلاث أنواع نذكرها فيما يلي:

-**بطاقة ماستر كارد الكترون المحلية:** وهي ذات حدود ائتمانية منخفضة.

-بطاقة ماستر كارد الفضية: وهي ذات حدود ائتمانية منخفضة نسبية وتمنح لأغلب العملاء عند انطباق الحد الأدنى من المتطلبات عليهم، توفر هذه البطاقة جميع أنواع الخدمات المتوافرة من قبل منظمة فيزا كالسحب النقدي من البنوك، أو أجهزة الصراف الآلي، أو شراء من تجار.

[1] عامر مطر، **الشيك الالكتروني**، دار الجنان لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان-الأردن، 2013، ص27.

[2] محمود بولصباع، **مطبوعة جامعية في مادة التسويق الالكتروني**، مركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017، ص22.

[3] اياد منصور حسن، **إدارة العمليات البنكية والنقدية**، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ،2019، ص201.

–بطاقة ماستر كارد الذهبية: وهي ذات حدود ائتمانية عالية وتمنح للعملاء إضافة إلى الخدمات المتوافرة للبطاقات السابقة تأمينا على الحياة، وخدمات دولية فريدة كأولوية الحجز في مكاتب السفر، والفنادق، والتأمين الصحي، والخدمات القانونية[1].

- **أمريكان اكسبريس American Express**: هي من المؤسسات المالية الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف.[2]

وتتمثل هذه البطاقات في:

–**بطاقة الأمريكان اكسبريس الخضراء:** هي بطاقات تمنح للعملاء أصحاب الملاءة المالية التي يتم تحديد تسهيلاتها الائتمانية الممنوحة للعميل بسقف ائتماني محدد.

–**بطاقة الأمريكان اكسبريس الذهبية:** تمنح للعملاء الذين يتمتعون بملاءة مالية عالية، والميزة التي تتصف بها هي التسهيلات الائتمانية الممنوحة غير محدد بسقف ائتماني معين.

–بطاقة الأمريكان اكسبريس الماسية: تشرف على إصدارها المؤسسة بنفسها دون منح رخص الإصدار لأي مصرف أو مؤسسة أخرى. وعن طريقها يتم تحصيل التاجر والمؤسسات لحقوقهم مباشرة بالنيابة عن حملتها، ولا تلزم حملة البطاقة بفتح حساب لديها، لكن يكفي أن تتأكد من الملاءة المالية للعميل.[3]

- **ديتر كلوب Deter ClubM** من مؤسسات البطاقات الائتمانية الرائدة عالميا، رغم صغر عدد حملة بطاقاتها إلا أنها حققت أرباحا وصلت إلى 16 مليون دولار، تصدر بطاقات متنوعة مثل[4]:

–بطاقات الصرف البنكي لكافة العملاء؛

–بطاقات الأعمال التجارية لرجال الأعمال؛

–بطاقات التعاون مع الشركات الكبرى مثل شركات الطيران.

2) الشيكات الالكترونية:

هو محرر ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمر من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد[5].

---

[1] نوال حاج مخناش، **النظام القانوني لبطاقة الدفع الالكتروني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون الخاص، جامعة يحي فارس المدية 2020، ص38.

[2] اياد منصور حسن، مرجع سبق دكره، ص201

[3] نوال حاج مخناش، مرجع نفسه، ص39

[4] اياد منصور حسن، مرجع نفسه، ص202.

[5] مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر، 2005، ص350.

الشيك الإلكتروني هو المكافئ للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها وهو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ويقوم بمهمة كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعا رقميا، يمكن التأكد من صحته الكترونيا إذ يتضمن ملفا الكترونيا آمنا يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك، وجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى معلومات أخرى، تاريخ صرف الشيك وقيمته والمستفيد منه ورقم حساب محمول إليه[1].

❖ **أنواع الشيكات الالكترونية:**

✓ **أولا: الصكوك الالكترونية المدفوعة القيمة:** إن البيانات المرئية {المطبوعة والمدونة } والبيانات المخزنة المشفرة { المخزنة على شريط ممغنط أو خلية التخزين } تدل على الحد الأقصى للصك مثلا {100.00 دينار } ففي هذه الحالة فإن الحد الأقصى هذا يكون محددا بالمبلغ المجمد المدفوع مسبقا والدائن لحساب الصك , الذي ينبغي أن لا تتعداه القيمة الفعلية للصك عند الإنشاء , وهذا النموذج يشترط فيه إيداع مبلغ مجمد في رصيد الساحب يغطي مجموع القيم القصوى لعدد الصكوك التي سوف يمنحها المصرف للعميل بحيث يظل في الرصيد مبلغا يساوي عدد الصكوك مضروبا في القيمة القصوى لكل صك.

✓ **ثانيا: الصك الالكتروني الذي يمكن أن يدفع أو يظهر كأداة نقدية من الحساب**

تشترط هذه الطائفة من الصكوك الالكترونية وجود شيك الكتروني للساحب عند إعطاء الصك للمستفيد لتحويل مبلغ من حساب الساحب للمستفيد, وهذا المبلغ مطابقا للمبلغ المكتوب على الصك يجمد المبلغ في حساب الصك, ويتم التحويل فورا بعد تمرير أو إدخال الصك من خلال جهاز قارئ متصل بالنظام المصرفي أو إدخال بياناته للتأكد من أن الحساب الحالي يحتوي على مبالغ دائن كاف لتغطية المعاملة الالكترونية هذه، وفي هذا النوع من الصكوك عندما يقوم الساحب بملء مبلغ الصك على ورقة الكترونية يستطيع المستفيد فورا تمرير الصك خلال الجهاز القارئ أو الدعامة الالكترونية المتوفرة أو إدخال مبلغ الصك وتجميد المبلغ المكتوب على الصك في حساب الصك الكترونيا عن طريق الضغط على أيقونات مخصصة لذلك قد تتطلب في بعض الأحيان استعمال أرقام وتشفيرات أعطيت لصاحب الشيك الالكتروني من قبل وهذا ملائم للساحب لتجنب أي تورط محتمل للمستفيد ولا يكون حساب الساحب به رصيد كافي وفي هذه الحالة يرفض الصك الالكتروني آليا من طرف البنك

[1] زهير زواش، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص40.

بمعنى أنه حجز المبلغ الصك لمصلحة المستفيد وبذلك لا يتمكن الساحب إصدار أمر مستقبلا بإفراغ الحساب أو وضع صرف مبلغ الصك[1].

❖ **آلية عمل الشيك الالكتروني:** يلتزم العمل بالشيكات الالكترونية بإتباع الخطوات التالية:

1) يقوم المشتري بفتح حساب جاري لدى بنك معين ويتم تحديد توقيعه الالكتروني وتسجيل هذا التوقيع في قاعدة بيانات البنك وكذلك الحال بالنسبة للتاجر (البائع) أين يجب أن يكون له أيضا حساب جاري لدى نفس البنك أو لدى بنك آخر وتسجيل توقيعه الالكتروني في قاعدة بيانات البنك الذي اختاره، فيصبح الدفع من خلال تحميل برنامج خاص في الحاسب الآلي الخاص بالمشتري هذا البرنامج يلعب دور دفتر الشيكات ويسمح للمشتري بأن يقوم بإرسال شيك الكتروني مشفر إلى التاجر، هذا الأخير الذي يكون لديه موقع على انترنت يحتوي على نموذج الدفع أو الفاتورة التي يتضمنها الموقع بنموذج الصكوك الالكترونية .

2) بعد تحديد السعر والاتفاق على أسلوب الدفع يقوم المشتري بملء فاتورة الشراء التي حددها في الموقع الالكتروني للتاجر وتحرير شيك الكتروني (من خلال حاسوبه الشخصي) ويوقعه توقيعا الكترونيا مشفرا ثم يرسله إلى التاجر عبر البريد الالكتروني المؤمن.

3) يستلم التاجر هذا الشيك الالكتروني الموقع من المشتري ثم يقوم بالتوقيع عليه بتوقيعه الالكتروني الخاص (بصفته مستفيد) وبعد ذلك يرسله عبر الأنترنت إلى البنك (الوسيط) الذي يتعامل معه ولديه حساب جاري فيه.

4) يستلم البنك الشيك ويتولى مراجعته والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات الخاصة بالتاجر والمشتري من خلال الاستفسار من قاعدة بيانات المصرف، وبعدها يقوم البنك بعملية المقاصة وذلك بخصم المبلغ من حساب المشتري وإضافته إلى حساب التاجر، ثم يقوم بإخطار كل منهما بإتمام إجراء المعاملة المالية الالكترونية،

5) يقوم البنك بإعادة الشيك نفسه إلى التاجر (المستفيد) وفي هذا دليل قاطع على أنه قد تم صرفه الشيك لمصلحة المستفيد، والبنك باعتباره وسيط بين المشتري والتاجر يقوم بكل ذلك لقاء عمولة، حيث يقوم بإرسال كشف بقيمتها إلى التاجر في نهاية كل شهر ويقبل دفع هذه العمولة بالشيكات الالكترونية، ولكن هذه العمولة لا تحسب كنسبة من قيمة العملية مهما كان حجمها بل كقيمة ثابتة[2].

[1] د.محمد الأمين مومني، **الشيك الالكتروني المفهوم والأهمية**، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد الأول، جوان 2020، ص ص136-137.
[2] د.حسين شرون، سعاد صفار طبي، **الإطار القانوني لأنظمة الدفع الالكتروني**، مجلة صوت القانون، المجلد السابع العدد 2 نوفمبر 2020، ص 295-296.

❖ **مميزات الشيك الإلكتروني:**

للشيكات الإلكترونية فوائد يحظى بها المتعاملون به ومن أهمها ما يلي:

- ✓ **أولا:** الطبيعة الخاصة بالتجارة الإلكترونية تقتضي أساليب متطورة لضمان جودة العمل في هذا المجال، وقد جاءت الشيكات الإلكترونية في مرحلة متطورة من مراحل تطور النقود لتتوافق مع الطبيعة الخاصة للتجارة الالكترونية. **و**تعتبر الشيكات الإلكترونية أحد أشكال أنظمة الدفع الإلكترونية، فهي تتفق مع ما تحتاجه التجارة الالكترونية من سرعة في إنجاز العمل التجاري، فهي سهلة الاستخدام وبسيطة في إجراءاتها بالنسبة للمتعاملين بالتجارة الإلكترونية، فتختصر الوقت والجهد وتتناسب مع عالمية التجارة الإلكترونية، حيث يتم تداولها عبر الإنترنت من أي مكان إلى آخر في العالم، فهي لا تعرف الحدود الجغرافية ولا الحدود السياسية.
- ✓ **ثانيا:** خفض تكاليف المصروفات الإدارية من خلال زيادة السرعة وتقليل كلفة المواد الورقية والطباعة.
- ✓ **ثالثا:** يعد الشيك الإلكتروني وسيلة جديدة لمعالجة الكثير من المنازعات والمخاطر التي تحيط في استخدام الشيك المكتوب يدويا والذي يعد أداة وفاء قلت ثقة الناس في التعامل به لما يصاحبه من إمكانية عدم وجود رصيد لقيمته أو عدم اشتماله لأحد العناصر الإلزامية الذي يجب أن يشتمل عليها ذلك الشيك المكتوب ، بينما نجد أن الشيك الإلكتروني وسيلة أكثر أمانا للقيام بعمليات البيع والشراء عبر شبكة الأنترنت، حيث لا يحتاج المستخدم لذلك الشيك سوى إلى برنامج تصفح على الأنترنت، حساب بنكي، وتوفير نماذج بيع ونماذج الفواتير متوافقة مع خدمة الشيك الالكتروني.
- ✓ **رابعا:** العمل بالشيكات الإلكترونية يعزز الثقة بين المتعاملين من خلال تضمين هذه الشيكات البيانات الأساسية التي تبعث إلى الاطمئنان لدى المتعاملين، ذلك أن المصرف يقوم بالتحقق من البيانات المدونة في الشيك، وبعد التأكد منها يقوم بعملية المقاصة (اقتطاع قيمة الشيك من حساب عميله إلى حساب المستفيد).
- ✓ **خامسا:** الشيكات الإلكترونية توفر الوقت والجهد معا للعملاء، إذ لم يعودوا بحاجة لطوابير طويلة في البنوك.
- ✓ **سادسا:** الشيكات الالكترونية تقلل من جهد العاملين في البنوك من تلقي الشيكات ومعالجتها، والبريد، والشيكات الملغاة، وإبلاغ المستهلكين وغير ذلك.
- ✓ **سابعا:** تمثل الشيكات الإلكترونية أمان أكثر، دون الخوف من الضياع أو السرقة، حيث يمكن وقف الدفع مباشرة حالة حصول سرقة.

- ✓ **ثامنا:** يمكن أن تحقق خدمة الشيكات الإلكترونية عبر الأسواق الإلكترونية للشركات عند استخدامها لإتمام المدفوعات عبر الشبكات بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة من البدائل الحالية.
- ✓ **تاسعا:** ليس هناك وقت محدد لمعالجة هذه العمليات، حتى وإن تمت خلال نهاية الأسبوع، أو العطل الرسمية أو خلال ساعات الليل، مما ييسر على العميل تعاملاته التجارية[1].

3) **البطاقات الذكية:** وهي من الاختراعات الحديثة التي دعمت نظام الدفع الالكتروني وهي بطاقة الدفع بلاستيكية تتميز بوجود قرص رقيق محفور على البطاقة قادر على التحكم والمحافظة على بيانات المخزنة من أي شطب أو إضافة.[2]

إن هذا النوع من البطاقات الجديدة يسمح للعميل باختيار طريقة التعامل سواء كانت ائتمانية أو دفعا، وهو ما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية والأمريكية، ومن الأمثلة للبطاقات الذكية بطاقة المندكس Mondex Card التي تم طرحها لعملاء المصارف وتوفر لهم العديد من المزايا نذكر منها:

- يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري طبقا لرغبة العميل.
- سهولة إدارتها مصرفيا بحيث لا يمكن للعميل أن يستخدمها بقيمة أكثر من الرصيد المدون على الشريحة الالكترونية للبطاقة.
- أمان الاستخدام لوجود ضوابط أمنية محكمة في هذا النوع من البطاقات ذات الذاكرة الالكترونية.
- إمكانية التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقات أخرى من خلال آلات الصرف الذاتي أو أجهزة التليفون العادي أو المحمول.
- يمكن للعميل السحب من رصيد حسابه الجاري بالبنك وإضافة القيمة إلى رصيد البطاقة من خلال آلات الصرف الذاتي وأجهزة التليفون العادي أو المحمول.[3]

4) النقود الالكترونية:

– تعريف النقود الالكترونية أو الرقمية:

النقود الرقمية هي عبارة عن منتجات دفع متنوعة مخصصة للمستهلك تستخدم لدفع المستحقات بطرق الكترونية بدلا من استخدام الطرق التقليدية وبسب تنوع هذه المنتجات والتطور المستمر لها يصعب تعريفها

[1] صلاح الدين احمد محمد عامر، **أنظمة الدفع الالكتروني المعاصر غير الائتماني**، الوعي الإسلامي الإصدار مائة وأربعة وستون 2018، ص530-531.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، **الصيرفة الالكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2008، ص49.

[3] رمضان علي السيد معروف، نفس المرجع السابق، ص122.

تعريفا جامعا مانعا متضمنا جميع النظم القانونية والتقنية والاقتصادية للنقود الرقمية بشكل يميزها عن مصطلح النقود الالكترونية يشمل الصور التالية:

- **الصورة الأولى:** هي البطاقة المدفوعة مسبقا التي يمكن استخدامها لأغراض متعددة، ويطلق عليها اسم البطاقة المختزنة القيمة أو محفظة النقود الالكترونية، Electric Pures.
- **الصورة الثانية:** هي آليات الدفع الكتروني مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تسمح بالدفع من خلال شبكة الحاسوب الآلية (الانترنت) المتعارف عليها باسم نقود الشبكة Net Money أو النقود السائلة الرقمية Digital Cash.[1]

والنقود الالكترونية بالمعنى المتقدم تتطلب وجود أطراف ثلاثة هم: مصدر النقود والمستهلك الذي يدفع هذه النقود والتاجر الذي يقبل الدفع بهذه النقود ولا يتم استعمال هذه النقود الالكترونية إلا في ضوء اتفاقات سابقة تكفل وتبرر التعامل بها.[2]

– مميزات النقود الالكترونية:

- ✓ تكلفة تداولها زهيدة: تحويل النقود الالكترونية (أي الرقمية) عبر الأنترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.
- ✓ لا تخضع للحدود: يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان أخر في العالم. وفي أي وقت كان، وذلك لاعتمادها على الانترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية، ولا تعترف بالحدود السياسية.
- ✓ بسيطة وسهلة الاستخدام: تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير، فهي تغني عن ملء الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف.
- ✓ تسرع عمليات الدفع: تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة، مما يعني تسريع هذه العملية.
- ✓ تشجع عمليات الدفع الآمنة: تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خادمة تدعم برتوكول الحركات المالية الآمنة (Secure Electronic Transaction-SET).

كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية (Secure SOCKET Layers-SSL) مما يجعل عمليات الدفع النقود الالكترونية أكثر أمانا.[1] **ثالثا: مزايا وعيوب الدفع الالكتروني**

[1] جلال عايد الشورى مرجع سبق ذكره، ص57.
[2] مصطفى كمال طه مرجع سبق ذكره، ص342.

ونذكر فيما يلي أهم مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني:

مزايا وسائل الدفع الالكتروني

- ✓ **بالنسبة للتاجر**: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات، كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك، والشركات المصدرة.
- ✓ **بالنسبة لحاملها**: تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة، ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.
- ✓ **بالنسبة لمصدرها**: تعتبر الفوائد، والرسوم، والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق City Bank أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بلغت 1 بليون دولار.[2]

عيوب وسائل الدفع الالكتروني

1. **بالنسبة لمصدرها**: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم، وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

2. **بالنسبة لحاملها**: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض، والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد، يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

3. **بالنسبة للتاجر**: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه، أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه، ويضع اسمه في القائمة السوداء، وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.[3]

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره ص61.
[2] اياد منصور حسن، إدارة العمليات البنكية والنقدية، طبعة أولى 2019، دار ابن النفيس لنشر والتوزيع، عمان ص204.
[3] اياد منصور حسن، إدارة العمليات البنكية والنقدية، مرجع سبق ذكره ،205.

المطلب الثالث: واقع وسائل الدفع الالكتروني في المصارف الجزائرية

مثل الجدول التالي تطور المعاملات باستعمال البطاقات الاليكترونية خلال 2020-2021

الجدول رقم 02: تطور المعاملات باستعمال البطاقات الاليكترونية خلال 2020-2021

تطور المعاملات باستعمال البطاقات الالكترونية خلال 2020و2021					
	الحجم بملايين العمليات والقيمة بملايير الدينارات				
	سنة2020		سنة 2021		معدل النمو
طبيعة العملية	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	
السحب عبر الصراف آلي	11.997	217.979	21.503	413.558	%79.24
الدفع عبر البطاقات	0.920	4.408	2.355	14.122	%155.93
بما في ذلك الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني	0.439	3.441	2.349	0.018	%434.94
بما في ذلك الدفع عبر الانترنت	0.481	0.967	0.006	0.078	98.83%
استرداد الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية والأنترنت	0.003	0.024	0.009	427.758	%185.04
مجموع العمليات باستعمال البطاقات	12.920	222.411	23.867	427.758	% 84.73

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2021 في الموقع الالكتروني http//www.bank.of.algeria.dz يوم الاطلاع 2023/04/05 -11:30 ص 74.[1]

في الجزائر لا تزال النقود الورقية هي الوسيلة الأساسية للدفع بالرغم من وجود وسائل دفع الكترونية متاحة، فإن الحكومة الجزائرية تعمل على دعم وتشجيع استخدام الدفع الالكتروني في الجزائر وهذا بإطلاق مشاريع حكومية لتحديث البنية التحتية اللوجستية والتكنولوجية، ومنح المزيد من التراخيص للمؤسسات الخاصة لتقديم الدفع الالكتروني ،وقد بدأت المصارف الجزائري في تطوير خدماتها الالكترونية مثل بنك الجزائر الذي أطلق خدمة الدفع الالكتروني باستخدام الهاتف المحمول ،كما أنه كتب مؤخرا على موقعه أنه اعتمد خدمات الشراء عبر الانترنت.

[1] تقرير بنك الجزائر 2021 في الموقع الالكتروني http//www.bank.of.algeria.dz يوم الاطلاع 2023/04/05 -11:30 ص 74

وحسب إحصائيات مركز ما قبل المقاصة الالكترونية بين المصارف (شركة ذات أسهم)، مشغل في نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض، خلال سنة2021 قد مثلت عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي 90.10% من الحجم الإجمالي لمعاملات الدفع الالكتروني بين المصارف و96.68%من قيمتها الإجمالية، مما يعكس الاتجاه الواضح لحاملي البطاقات لتفضيل استخدام البطاقات ما بين المصارف لدفع عبر محطات الدفع الالكترونية (لدى التجار الموافقين) وأولئك الموجودين على منصات الأنترنت (لدى تجار الويب)، خلال سنة 2021، عرفت عمليات السحب عبر الصراف الآلي والدفع باستخدام البطاقات من حيث القيمة والحجم ارتفاعا كبيرا والذي يمكن تفسيره بوتيرة توجه زبائن كل من المصارف وبريد الجزائر وانحيازهم للاستخدام البطاقات ما بين المصارف مقارنة بوسائل الدفع الأخرى.

كذلك انتقلت عمليات السحب عبر صراف آلي من 12.0 مليون عملية بمبلغ 218 مليار دينار جزائري خلال سنة 2020، ليسجل 21.5مليون عملية بـ 413.6 مليار دينار عملية في سنة 2021، أي بمعدل نمو يصل إلى 79.24% من حيث الحجم و89.72% من حيث القيمة.

أما بالنسبة لعمليات الدفع باستخدام البطاقات المسجلة في 2021، تجدر الإشارة أنه تم تسجيل من طرف كل من المصارف وكذا بريد الجزائر 2.4 مليون معاملة بقيمة 14.1 مليار دينار في 2020 بمعدل تطور بـ 155.93% من حيث الحجم و220.34% من حيث القيمة.

ومن ناحية أخرى من المهم الإشارة إلا أنه وفقا لإحصائيات التجمع النقد الآلي في 30 ديسمبر 2021 تبين أن:

- من ضمن مجموع 11609624 بطاقة تم طرحها للتداول 2768285 بطاقة ما بين المصارف طرحت أو تم إصدارها من طرف المصارف (أي بمعدل أي 23.84%) مقابل 8841339 أصدرت من طرف بريد الجزائر (أي بمعدل أي 76.16%)؛
- عرف إجمالي البطاقات المصدرة من طرف المصارف وبريد الجزائر نهاية سنة 2021 نسبه تزايد تقدر ب 17.04%، لتنتقل من 9919136 إلى 11609624 بطاقة مصدرة؛
- حظيرة خدمات مصرفية متكون من 3053 موزع أو صراف آلي و37561 محطات دفع إلكترونية، تم وضع تحت تصرف حاملي البطاقات المصرفية والتجار الموافقين أي بمتوسط 3803 بطاقة مصدرة للموزع الآلي الواحد و309 بطاقة مصدرة عبر محطات الدفع الالكترونية، والذي يعتبر هامشي من ناحية نقاط القبول؛
- تمت الموافقة على 153 تاجر عبر الانترنت مقابل 71في نهاية 2020، بنسبة ارتفاع تقدر ب 15.49%.

خلال سنة 2021، سجلت المؤسسات المصدرة للبطاقات (البطاقات ما بين المصارف والذهبية) في داخل المصارف وبين المصارف مقارنة بالنسبة للسنة الفارطة، بمجموع:

- 87.7 مليون معاملة من عمليات السحب بقيمة 1728.9 مليار دينار مقابل 58.4 مليون معاملة بقيمة 1073.0 مليار دينار (أي بارتفاع معتبر لا يستهان به بنسبة 50.13%من حيث الحجم و61.13 %من حيث القيمة).
- 2.1مليون عملية دفع عبر محطات الدفع الالكترونية بقيمة 15.1مليار دينار مقابل 712 مليون معاملة بقيمة 4.7 مليار دينار (أي بارتفاع كبير بنسبة 202.11%من حيث الحجم و219.24 % من حيث القيمة).
- 7.8مليون معاملة عبر الانترنت بقيمة 11.2 مليار دينار مقابل 4.6مليون معاملة بقيمة 5.4 مليار دينار (أي بتزايد كبير بنسبة 70.24% من حيث الحجم و106.05%من حيث القيمة).

هذه الجائحة، من سهولة إجراء العمليات في أي وقت طيلة أيام الأسبوع مع إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحساباتهم في أيوقت.[1]

- حاليا يوجد321 تاجر ويب المنخرط في نظام الدفع الالكتروني البيبنكي، منذ انطلاق على الانترنيت نتج حوالي23700556 معاملة موزعة وفقا للجدول التالي:

[1] تقرير بنك الجزائر 2021 في الموقع الالكترونيhttp//www.bank.of.algeria.dz يوم الاطلاع 2023/04/05 -11:30 ص 74

الجدول رقم(03): نشاط الدفع على الانترنت خلال الفترة 2016-2023

السنة	الهاتف /اتصالات	النقل	التأمين	مصدر فاتورات	خدمة إدارية	خدمات	بيع السلع	رياضة وترفيه	العدد الإجمالي للمعاملات	المبلغ الإجمالي (دج)
2016	6536	388	51	391	0	0	0	0	7366	15009842.02
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	0	107844	267993423.40
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0	0	176982	332592583.28
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0	0	202480	503870361.61
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	213175	235	0	4593960	54237270740.80
2021	6993135	72164	8372	120841	155640	457726	13468	0	7821346	11176475535.68
2022	7490626	195490	23571	302273	153957	705114	24169	152925	9048125	18151104423.96
جانفي 2023	731505	22575	5064	34219	529	58091	2892	129017	983892	1897808059.28
فيفري 2023	574682	21387	1197	44271	463	68025	2659	45877	758561	1737581931.22

المصدر: https://www.giemonetique.dz/ 2023/05/05، الساعة 14:07

من خلال الجدول لاحظنا أن هناك توسع في الدفع الالكتروني حيث كان في السنوات الأولى (2016-2018) محصورا في مجالات قليلة، فقد كان فقط في مجالات الهاتف والاتصالات، النقل، التأمين، الفواتير.

ولكن مع بداية 2019 بدأ يتوسع في مجالات أخرى كالخدمات، بيع السلع، الرياضة، وأكثر مجال استعمالا كان مجال الهاتف والاتصالات، حيث بلغ في شهر فيفري من السنة الحالية 2023 أعلى قيمة وقدر بـ 574682 معاملة ويعود السبب في ذلك أن معظم الفئات العمرية تتعامل به.

كذلك لاحظنا أن هناك زيادة في المبالغ الإجمالية بحيث في كل سنة ترتفع فقد كان في السنة الأولى 2016 15009842.02دج ليصل إلى أعلى مبلغ في سنة2022 فقد بلغ 18151104423.96دج، وهذا ما يعني تطور ملحوظ في تطبيق الدفع الالكتروني في الجزائر.[1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية التي لها علاقة بموضوع بحثنا، وهي كما يلي:

المطلب الأول: عرض الدراسات باللغة العربية

حيث يركز هذا المطلب على أهم الدراسات المحلية والوطنية والتي لها علاقة بوسائل الدفع الالكتروني.

- ✓ **دعبوز سعاد (2022)**[2]: رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية جامعة أكلي محند أولحاج بويرة المعنونة بـ «تحديث وسائل الدفع وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2019/2017، تهدف هذه الدراسة إلى التطرق للجهود المبذولة لتطوير أنظمة ووسائل الدفع في الجزائر، وتحليل واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر حيث اعتمدت على المنهج الوصفي في الفصلين الأولين والأسلوب التحليلي في الفصلين الأخيرين، توصلت الى بعض النتائج نذكر أهمها:

-عرفت المدفوعات الالكترونية زيادة منذ بداية وباء كوفيد19 حيث توجه إلى استخدام بطاقات الدفع لتجنب الذهاب إلى المراكز البريدية والبنكية وتشجيع عمليات الدفع عبر الانترنت.

- تنوع وسائل الدفع بين التقليدية والالكترونية والتي تعمل على تسهيل المعاملات بين مختلف الأطراف.

- ✓ **زهير زواش (2011/2010)**[3]: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي بعنوان "دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى استجابة البنوك من التطورات الحاصلة في المجال المصرفي وأهم العراقيل التي توجهها لإيجاد

[1] الموقع https://www.giemonetique.dz/ar/، 2023/05/05، الساعة 14:07.

[2] دعبوز سعاد، **تحديث وسائل وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2017/2019**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم اقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة الجزائر ،2022

[3] زهير زواش، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات** المصرفية دراسة حالة ببنك الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة أم بواقي 2011.

الحلول وتقييم وسائل الدفع الحديثة لإمكانية مقارنتها بوسائل الدفع التقليدية، ثم اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج التاريخي وتحليل الإحصائيات، أهم النتائج المتوصل إليها كالتالي:

– مع ظهور وسائل الدفع الالكترونية لم تهمل البنوك وسائل الدفع التقليدية بل قامت باستغلال هذه التطورات التكنولوجية من أجل تحديث المعاملات بها حيث سمحت باختصار الوقت المخصص لمعالجتها والتقليل من الإفراط في استخدام الورقي والبشري كان مخصص لها.

– ظهور وسائل الدفع الالكترونية سمح بخلق المؤسسات الرائدة في هذا المجال ووسع الآفاق أمام التجارة الالكترونية حيث أصبحت تحقق أرباح طائلة من هذه الوسائل الحديثة.

- ✓ **دراسة على عبد الله شاهين (2010)**[1]: نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أنواع وأدوات ووسائل الدفع الإلكترونية وآليات عملها، وبلورة مفهوم للرقابة على وسائل الدفع الإلكترونية في تطوير أداء وحدات الرقابة المصرفية. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– توفر الدعم الحكومي يشكل دورا هاما في انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية وفي توفير البنية الأساسية المطلوبة من شبكات اتصالات آمنة وحاسبات بالإضافة إلى سياسات وتشريعات ضريبية داعمة لانتشار تلك الخدمات.

– أهمية الاحتفاظ بنسخ احتياطية من الأنظمة والبرامج والملفات الإلكترونية خارج مراكز العمل ضمن الخطة للطوارئ لمواجهة أية مشكلات وضمان استمرارية عمل تلك الأنظمة.

- ✓ **دراسة عجيلة محمد، غزيل محمد مولود (2010)**[2]: ملامح التجارة الإلكترونية واعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر، مشاكلها وحلولها المقترحة، مجلة الاقتصاد الجديد العدد02جانفي 2010، تهدف الدراسة إلى معرفة أهم خدمات التجارة الالكترونية في الجزائر وأهم المؤسسات الرائدة في هذا المجال والتطرق إلى مشاكل خاصة فيما يتعلق بنظام الدفع الالكتروني وطرح بعض الحلول واهم النتائج المتوصل إليها. شركة طيران الجزائر وبنوك الجزائر وبنك الخليج الجزائر وعدة مؤسسات أخرى نحو الاستثمار في هذا المجال لدليل جيد للمستقبل الزاهر للقطاع والذي هو ليس ببعيد المنال عن الجزائريين.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

[1] علي عبدالله شاهين، **نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بنك فلسطين**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ،المجلد 12العدد 1، 2010.

[2] عجيلة محمد، غزيل محمد مولود، **ملامح التجارة الإلكترونية واعتماد أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر مشاكلها وحلولها المقترحة**، مجلة الاقتصاد الجديد، ال عدد02، جانفي 2010.

سنتطرق في هذا المطلب على بعض الدراسات الأجنبية ذات الصلة بنظام الدفع الإلكتروني

- ✓ **دراسة shivazokaee،seyed babkebrahimi، mostafa ghazizadeh 2012**[1]:

بعنوان: electronic payment systems evaluation acosestudyin iran

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل الأنواع المختلفة لأنظمة الدفع الالكترونية في إيران كحالة خاصة، تم الاعتماد على المقابلات ومجموعة من الاستبيانات لجمع بيانات هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة أهم النتائج التالية:

- تعد بطاقات الخصم هي أكثر قنوات الدفع الالكتروني تفصيلا تليها بطاقات الائتمان والشيكات الالكترونية وبطاقات الشحن والنقود الالكترونية.
- يتمتع الأشخاص بإمكانية وصول جيدة إلى أنظمة الدفع الالكتروني، وهذا من أجل السحب الأموال أو القيام بمعاملات مالية أخرى.

- ✓ **دراسة Robert nzaro, Norest magidi (2014)**[2]:

بعنوان Assessing the role of electronic payment systems in financial institutions a case of a savings bankin zimbabwe

تهدف هذه الدراسة لإيجاد أنواع أنظمة الدفع الالكتروني التي يستخدمها بنك التوفير لتقييم دورها والوقوف على مزايا وعيوب استخدام أنظمة الدفع الالكترونية في الخدمات المصرفية، وتوصلت الدراسة أهم النتائج التالية:

- أنواع أنظمة الدفع الالكتروني المستخدمة من قبل بنك التوفير هي RTGS وأجهزة الصراف الآلي والائتمان وبطاقات الهاتف.
- نتج عن أنظمة الدفع من قبل بنك التوفير الفوائد التالية: الراحة وتقدم مجموعة من الخدمات وخفض التكلفة والدفع السريع والآمن.

- ✓ **دراسة: zlatko bysovsky (2016)** [3]:

بعنوان: the future of the mobile payment as electronic payment system

[1] Shivaokaee،seyed babak Ebrahim،Mostafa Ghazizadeh.Electronic payment systems Evaluation: Acase stuin Iran.E-journals.vol4.no3.2012.

[2] Robert nzaro, Norest magidI, **Assessing the role of electronic payment systems in financial institutions a case of a savings bankin zimbabwe** ,DOUBLE BLIND PEER REVIEWED INTERNATIONAL RESEARCH JOURNAL ,VOLUME 14 ISSUE 2, 2014

[3] Zlatko bysovsky.**the future of mobile payments as apyment system electronic. European** journal of business and Management volume8.no8.2016.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوضع الحالي ونمو المدفوعات عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع الالكترونية الأخرى في الأسواق حول العالم وإلقاء نظرة على مستقبل هذه الصناعة وتهدف أيضا إلى دراسة العوامل التي تؤثر على تبني طرق الدفع عبر الهاتف المحمول من المستهلكين، وتوصلت الدراسة أهم النتائج التالية:

- تسمح البطاقات بالمدفوعات الدولية لكنها غير مناسبة للمدفوعات الصغيرة
- بروتوكل أمان ssl وجد أنه فعال للغاية في توفير المعاملات الدفع الآمنة عبر الانترنت.

المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

- هناك العديد من الاختلافات بين دراستنا والدراسات السابقة التي سنظهرها كما يلي:

1) من حيث المنهج: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي وهذا مشابه للعديد من الدراسات كدراسة وزهير زواش ودعبوز سعاد.
2) من حيث الأسلوب: اعتمدنا في دراستنا على دراسة ميدانية وهذا مشابه لعدة دراسات كدراسة وزهير زواش واختلاف مع دراسة عبد الله شاهين الذي اعتمد على أداة الاستبانة.
3) من حيث المجتمع: حيث طبقت الدراسة الحالية في الجزائر وهذا ما تتوافق فيه في معظم الدراسات السابقة واختلفت مع الدراسة عبدالله شاهين التي كانت في فلسطين والدراسات باللغة الأجنبية.
4) من حيث هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على وسائل الدفع الالكتروني واهم مزايا وعيوب الدفع الالكتروني، وهذا ما اتفق مع معظم الدراسات السابقة كدراسة عبد الله شاهين، وهدفت دراسة أخرى إلى محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال وسائل الدفع ومعرفة الحدود التي وصلت إليها، اما دراسات أخرى فهدفت إلى توضيح أثر وسائل الدفع الالكتروني على تجارة الالكترونية كدراسة محمد عجيلة ومولود غزيل.
5) مساهمة الدراسة: تأتي هذه الدراسة لمعرفة واقع المصارف الجزائرية في استخدام أنظمة الدفع الالكتروني وأهم الوسائل المستعملة وذلك بدراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة غرداية BADR.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، وضحنا تاريخ وتطور المصارف في الجزائر وكيف أن هذا النظام المصرفي تحت تأثير القوانين واللوائح التي وضعتها الدولة، بالإضافة الى التطرق الى مفهوم أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية وعرض أنواعها المختلفة مثل نظام سويفت، نظام المقاصة، البطاقات البنكية والنقود الالكترونية والشيك الالكتروني وكذا المزايا المتمثلة في السرعة والراحة والأمان وعيوبها ومخاطرها المتعلقة بحاملها ومصدرها وبالنسبة للتاجر، كما ألقينا نظرة على واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر التي هي تتطور لكن بنسب قليلة، وفي الأخير عرضنا الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوعنا ،دراسة عربية وأجنبية حيث تطرقنا فيها ولأهم أهداف الدراسات وأهم النتائج والمتوصل إليها كما بينا أوجه التشابه والاختلاف بين دراستهم ودراستنا.

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا بعض النتائج:

-نظام الدفع الإلكتروني يسهل ويبسط عمليات إيداع وسحب وتحويل الأموال بطرق آمنة.

-إن انتشار أنظمة الدفع الالكتروني يساعد على تحديث وتطوير المؤسسات والبنوك وزيادة سرعة العمليات المالية والراحة الشخصية للمستخدمين.

- لوسائل الدفع الالكتروني عدة مزايا أهمها السهولة، يسر الاستخدام، الأمان، والسرعة وكذلك لها عيوب فيجب اختيار الوسيلة المناسبة والموثوقة.

- نظام الدفع الالكتروني في الجزائر يتطور سنة بعد سنة لكن بخطى متباطئة.

الفصل الثاني: واقع الدفع الالكتروني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

وكالة غرداية

تمهيد:

بعد ما تم عرض وتوضيح أهم مفاهيم الجهاز المصرفي الجزائري وأنظمة ووسائل الدفع الالكترونية في الفصل الأول، وكذلك أهم الدراسات السابقة التي تشابهت مع موضوعنا، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع، وذلك من خلال الدراسة التي أجريناها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية، حيث يتميز هذا البنك باستعمال وسائل دفع الكترونية مميزة ولمعرفتها تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول**: تقديم المؤسسة محل الدراسة.
- ✓ **المبحث الثاني**: تطور وسائل الدفع الالكتروني في BADR

المبحث الأول: تقديم بطاقة فنية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وكذا وكالة غرداية مبرزين الهيكل التنظيمي للوكالة بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها البنك.

المطلب الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR[1]

أولا–نشأة والتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم التنفيذي 105/82 بتاريخ 13 مارس 1982 م، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، وجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، بحيث صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية، ويمثل المركز 688 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك والمرتبة رقم 12 إفريقيا من أصل 200 بنك، ولقد مر هذا البنك بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:

– الفترة الممتدة من 1982 إلى 1999 م.

-1 من فترة 1982 إلى 1990: خلال السنوات الثمانية الأولى، كان هدف البنك المنشود هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا الاختصاص كان منصوص عليه في إطار الاقتصاد المخطط،

2-فترة 1990 و1991: بصدور القانون 10/90 وسع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية آفاقه إلى مجالات

أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقة مميزة في المجال التقني، هذه المرحلة كانت بداية لإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي

وتطبيق نظام SWIFT للعمليات التجارة الخارجية.

[1] معلومات من مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية

3-في سنة 1992: تم وضع برمجيات (progiciel SYBU) مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض، عمليات الصندوق للودائع، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن، إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية. وإدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوي الوكالات.

-4 في سنة 1992: تم إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

5-في سنة 1994: بداية تشغيل بطاقة السحب والتسديد

6-في سنة 1996: إدخال عملية المعالجة الآلية أو الفحص السلكيTélétraitement

لا نجاز عمليات البنكية عن بعد.

-7 في سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك. CIB

- **الفترة الممتدة من 2000 إلى يومنا هذا.**

المرحلة الحالية تميزت بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطها ومستوى مردودها يسايران قواعد اقتصاد السوق في مجال تمويل الاقتصاد، كما رفع البنك من حجم القروض ومن مستوى معوناته للقطاع الفلاحي، مع وضع برنامج خماسي يرتكز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات، ونتج عن هذا البرنامج الإنجازات التالية:

- ✓ القيام بفحص دقيق لنقاط قوة وضعف البنك وإنجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية، وكان هذا في سنة 2000.
- ✓ تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج (sybu) كزبون مقدم للخدمة وهذا في 2002.
- ✓ إعادة النظر في تقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح بين 15و 30-يوم سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو قروض الاستثمار.
- ✓ إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية اعتماد النظام المحاسبي المالي scf
- ✓ إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.

في سنة 2017 والى غاية 2021:

1. وضع برمجيات جد متطور oracle flexcube حيث يوفر هذا النظام مصرفًا عامًا متكاملاً مصمما لتحديث الأنظمة الأساسية للبنك وتحويله إلى بنك رقمي ومرن ومتصل وفعال في المستقبل.

2. أعلن بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2017 عن إطلاقه في التمويل الإسلامي، من خلال تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ليتم الفتح الفعلي للشبابيك الإسلامية ابتداء من سنة 2020 والعمل مستمر على تعميمها عبر جميع الوكالات المنتشرة في ربوع الوطن.

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جميع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه، حيث يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية حيث يقوم باستعمال:

- نظام swift منذ 1991؛
- الاعلام الالي في جميع عمليات التجارة الخارجية؛
- الشبكة الأكثر كثافة في التراب الوطني؛
- بنك شامل يقوم بتمويل كل القطاعات الاقتصادية؛
- يجند بنك "بدر" أكثر من 7000 موظف مع فريق يتكون من 1200 مكلفين بالزبائن للإصغاء إلى انشغالاتهم عبر 321 وكالة و39 مجمع جهوي.

ثالثا: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه.

– **مبدأ الاستغلال:** يهتم البنك بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة والمعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية.

- **مبدأ القرض والمخاطرة:** بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم وملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك اثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

– مبدأ السيولة: يتعامل البنك مع زبائنه لذا يجب أن يكون جاهز لطلباتهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

– مبدأ الخزينة: ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

- **مبدأ الأمن:** وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا، فالبنك جهاز آمن مطالب وملزم بالمراقبة الصارمة.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة مهام وأهداف نذكر منها ما يلي:

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحي وذلك من خلال مختلف المهام التي يقوم بها:

- وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم وتنمية القطاع الفلاحي الري، الصيد والنشاطات الحرفية؛
- القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، والتي تساهم في تنمية العالم الريفي (كالأطباء، الصيدلانيين، أطباء الأسنان، البيطريون ا ولحرفيون، الصناعة التقليدية، التجار)؛
- التطور الاقتصادي للوسط الفني؛
- اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي للمشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية؛
- منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل؛

- معالجة جميع العمليات البنكية (قروض، صرف خزينة)؛
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى؛
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- الحفاظ على حصته في السوق والتأقلم مع هذه التغيرات؛
- جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن؛
- تطوير جودة الخدمة والعلاقات مع الزبائن؛
- إبقاء أكبر بنك في البلد؛
- العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني؛
- شهود نمو سريع وتبدل جذري في هيكله في المرحلة الانتقالية؛
- توسيع إدخال الإعلام الآلي وكل الوسائل التكنولوجية الحديثة.

المبحث الثاني: بطاقة فنية للوكالة المستقبلة فرع غرداية 292

تعتبر وكالة غرداية الخلية القاعدية للبنك التي بواسطتها يتم الاتصال المباشر بالزبائن، فهي تعمل على تلبية حاجاتهم وطلباتهم بفضل مصالحها التي تعمل على الاستقبال الحسن للزبائن.

المطلب الأول: لمحة عن الوكالة غرداية 292 مهامها وأهدافها

ومن خلال هذا المطلب سنقوم بتقديم عام لوكالة غرداية كالتالي:

أولا: لمحة عن وكالة غرداية

فور تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982، تم في الفاتح من سبتمبر سنة 1985 إنشاء وكالة محلية للاستغلال ببلدية غرداية وكانت ولا تزال إلى غاية اليوم تابعة إلى مديرية المجموعة الجهوية لاستغلال الاغواط/غرداية تتولى الإشراف على الوكالات المتواجدة عبر تراب ولاية الاغواط وغرداية

- رمز وكالة غرداية "292"
- موقعها: شارع أول نوفمبر، ثنية المخزن بلدية وولاية غرداية رمز البريدي 47000.

تسعى وكالة غرداية كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتبارها جزء منه وتضم حاليا عدد من العمال التي نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يوضح صفة وعدد عمال وكالة غرداية

صنف العمال	الإطارات	عمال التحكم	عمال التنفيذ	اعوان الامن	عمال النظافة	المجموع
عدد العمال	08	07	03	04	02	24

المصدر: معلومات مقدمة من البنك

ثانيا: مهام الوكالة

تقوم وكالة غرداية بوظائف عدة يمكن إيجازها في:

- العمل على تقديم القدر العالي من الخدمات؛
- السهر على التطبيق الحسن لاستراتيجية البنك؛
- القيام بكل العمليات البنكية المطلوبة من قبل الزبائن؛
- تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الزبون؛
- تقديم قروض للمستثمر ومراقبة كيفية استعمالها؛
- استغلال التقارب والمعلومات المقدمة من طرف المفتشية العامة؛
- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الزبون وإنشاء مكاتب مؤقتة ودائمة؛
- إرسال جداول الاعمال ونتيجة نهاية السنة للمديرية الفرعية؛
- تقديم اقتراحات وحلول للمديرية الفرعية وكل هذا يؤدي إلى رفع مردودية البنك.

ثالثا: أهداف الوكالة

تسعى وكالة غرداية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- الحفاظ على المركز المالي للبنك وتوسيع نشاطه؛
- تحقيق أكبر مردودية؛
- التسيير الجيد للخزينة بالعملتين الوطنية والأجنبية؛
- منع التضارب في القرارات داخل البنك وإيجاد قدر من التفاهم المشترك بين البنك وعملائه؛
- ترسيخ القرار الائتماني بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها؛
- ضمان العائد المناسب للبنك عن طريق تقليل الخسائر وزيادة الأرباح؛
- التوافق العام بين اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الأخلاقية في حالة عدم الاقتراض يكون من نشأتها تهديد المجتمع.

المطلب الثاني: مختلف مصالح الوكالة "غرداية " 292

تحتوي الوكالة على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها، سواء تعلق الأمر بالإمكانيات البشرية والمادية وكل ذلك لتسهيل العمل ويشرف على هذه الوكالة مدير تساعده في ذلك سكرتارية.

1. مدير الوكالة:

يعتبر المدير المسؤول المباشر على سير العمل، وهو أعلى موظف في الهرم الإداري للوكالة، فهو صاحب القرار في الوكالة والموجه لمختلف نشاطات الوكالة، وله عدة مهام وأهداف مسطرة من المديرية المركزية يسعى الى تحقيقها.

2.الأمانة العامة للوكالة:

تكمل هذه المصلحة العمل الذي يقوم به المدير وتساعده على أداء مهامه، ومن مهام الأمانة العامة:

- تسجيل البريد الصادر والوارد من وإلى الوكالة المحلية؛
- تحرير المراسلات والتقارير، أمر بمهمة.....الخ؛

- الفاكس، حفظ نسخة من كل المراسلات الصادرة أو الواردة؛
- استقبال الزبائن ومساعدة المدير.

3.مصلحة قطب التحويلات:

يترأسها رئيس مصلحة، تقوم هذه المصلحة بمختلف العمليات، التي تسمح بتحريك السيولة، لذلك وجب أن يكون لدى الزبون أو المتعامل حساب أو علاقة بحساب كصلة ارتباط بالبنك حتى يتمكن من إجراء تعاملاته التي قد تستدعي مثل السحب للزبون نفسه أو للمستفيد أو الإيداع لدى البنك. وتضم ثلاث أقسام وهما:

أ) **الصندوق الرئيسي**: ويشرف عليه أمين الصندوق، والذي يقوم بتغذية كل الصناديق الفرعية بالأموال ويقوم باستقبال إيداعات الزبائن وصرف الشيكات وتزويد الصراف الآلي.

ب) **شباك الخدمات السريعة**: يقوم شباك الخدمات السريعة أو ما يسمى "البنك الواقف" بجميع العمليات السحب والدفع وتزويد الصندوق الاوتوماتكي، بالإضافة إلى المعاملات السريعة والتي لا تستدعي انتظار الزبون.

ج) **مصلحة تقييد المحاسبي للإيداعات**: تتكفل بعمليات إيداع الأموال في حسابات الزبائن الجدد سواء بالعملة الصعبة أو بالدينار الجزائري (أول إيداع) وكذلك الأموال الموجه لاكتتاب أذونات الخزينة والودائع لأجل، تسوية مصاريف كراء الخزائن المؤمنة.... الخ.

4.الواجهة الأمامية أو قطب الزبائن: front office

يترأس هذه الواجهة مشرف «superviseur» تحتوي الواجهة الأمامية على ثلاث أقسام وهي:

أ) **الاستقبال والتوجيه**: يتولى مهمة الترحيب بالزوار وتوجيه العملاء الجدد إلى وجهتهم، والإجابة على استفساراتهم.

ب) **مكلفين بالزبائن الخواص**: يدير ويطور عملاء من الأشخاص الطبيعيين الخواص من خلال تسويق مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية.

ت) **مكلفين بالزبائن مؤسسات**: يدير ويطور عملاء من الأشخاص المعنوية (مسيري المؤسسات) من خلال تسويق مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية.

كما تحتوي هذه المصالح على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها، سواء تعلق الأمر بالإمكانيات البشرية والمادية وكل ذلك لتسهيل العمل المباشر لمواجهة الزبائن.

5 الواجهة الخلفية: back office

تحتوي الواجهة الخلفية على عدة مصالح، تتمثل في مصلحة القروض، ومصلحة التجارة الخارجية، ومصلحة المهام الإدارية والمحاسبة، ومكتب وسائل الدفع ويضم (المقاصة، التحويلات، الحافظة، تحصيل الشيكات)

أ) مصلحة القروض: هي مصلحة أساسية في النشاط البنكي، تهتم بدراسة كل أنواع الملفات الخاصة بطلبات القروض المستلمة من طرف المكلفين بالزبائن الخواص والمؤسسات ومعالجتها حيث تركز على المردودية، وتقوم بمتابعة الملفات حتى بعد منح القرض من أجل التغطية والتحصيل.

ب) مصلحة التجارة الخارجية والتعامل مع الخارج: وتنقسم إلى قسمين: مكتب الصرف ومكتب التجارة الخارجية:

* **مكتب الصرف:** تنجز عمليات الصرف أو ما يطلق عليها بيع وشراء العملات؛

***مكتب التجارة الخارجية:** تقوم بجميع العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.

ث) مصلحة الشؤون القانونية وتحصيل الديون: تختص هذه المصلحة بالشؤون القانونية وتحصيل الديون التي على عاتق الزبائن وتعمل بالتنسيق مع مدير الوكالة ومصلحة الاستشارات القانونية والمنازعات التابعة للمديرية الجهوية.

ج) مصلحة المهام الإدارية والمحاسبة: له مهام إدارية وكذلك الرقابة على العمليات المحاسبية المسجلة من مختلف المصالح.

د) مصلحة وسائل الدفع: وتقوم بجميع التحويلات ما بين البنوك، والتحصيل الشيكات والأوراق المالية، والمقاصة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRلوكالة غرداية

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRلوكالة غرداية موضح في الشكل التالي:

الشكل 2: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة غرداية (آخر تحديث 2022)

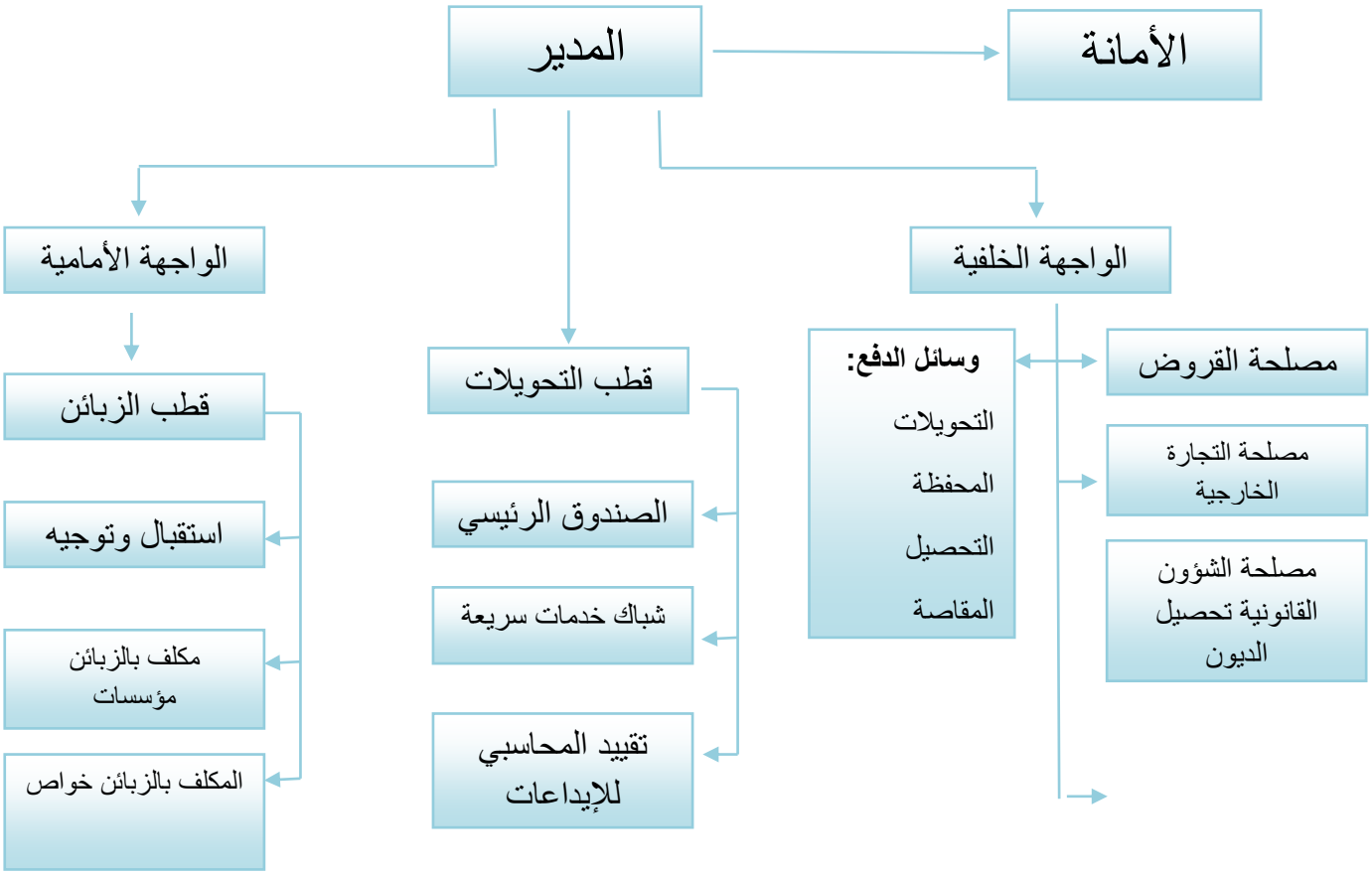

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من مدير الوكالة.

المبحث الثالث: تطور وسائل الدفع الالكتروني في BADR

تطورت وسائل الدفع الإلكتروني في بنك BADR بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، حيث تم الاستثمار في تقنيات الدفع الالكتروني المتطورة لتوفير تجربة أفضل لعملائها وتسهيل عمليات الدفع والسحب النقدي ومن أهم البطاقات البنكية المتاحة في بنك BADR نذكر ما يلي:

المطلب الأول: أهم البطاقات البنكية المستعملة في بنك BADR غرداية:

قبل التطرق إلى واقع البطاقات البنكية المستعملة في بنك BADR غرداية، سنطرق أولا إلى اهم أنواع البطاقات البنكية والمفاهيم المتعلقة بها.

أولا: أنواع البطاقات البنكية:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من البطاقات البنكية، نذكر منها فيما يلي:

- **بطاقة السحب CBRI**:

- **تعريفها:** هي بطاقة سحب وطنية بلاستيكية تمنح للتجار والأشخاص العاديين الذين لهم رصيد دائم في البنك مدة صلاحيتها عامين تستخدم للسحب ما بين البنوك من أجهزة الصراف الآلي الأوراق النقدية DAB أو ماكينات الصراف الآلي GABسواء في موزعي البنك الذي تتعامل معه أو في جميع الموزعين الموجودين على الأراضي الوطنية.

- **مزايا بطاقة السحب CBRI**:

-توفير الأمان؛

-توفير الوقت؛

-تسهيل عملية السيولة.

الشكل 03: يوضح صورة لبطاقة الدفع الالكتروني CBRI

المصدر: تقرير مقدم من طرف بنكBADR وكالة غرداية

- **بطاقة الدفع CIB**: وتنقسم الى نوعين:

- **CIBC الكلاسيكية:** هي عبارة عن بطاقة بين البنوك وتمنح للموظفين العاديين وأصحاب الدخول المتوسطة ذات مدة صلاحية قدرها 2 سنتين وصالحة للاستخدام في الجزائر فقط حيث تمكن من إجراء عمليات الدفع والسحب بكل أمان على مدار 24 ساعة وخلال 07 أيام كما

أنها تمكن من إجراء عمليات الدفع من خلال أجهزة الدفع الالكتروني "TPE" لدى التجار، عمليات الدفع عبر الانترنت عمليات السحب من الموزعات الآلية للبنك "DAB" والشبابيك الآلية للبنك "GAB" لاطلاع على الرصيد من خلال الموزعات والشبابيك الآلية عبر شبكة "بدر بنك".

الشكل 04: يوضح صورة لبطاقة الدفع الالكتروني CIBC

المصدر: تقرير مقدم من طرف بنكBADR وكالة غرداية

- **CIBG الذهبية:** هي بطاقة بين البنوك بحد سحب كبير خاصة بأصحاب الدخول المرتفعة مثل التجار والفلاحين والمقاولين، صالحة لمدة عامين فقط في الجزائر تتيح إجراء عمليات الدفع والسحب بأمان تام على مدار 24ساعة في اليوم وخلال 7 أيام وإجراء الدفع من خلال أجهزة الدفع الالكتروني TPEلدى التجار عمليات الدفع عبر الانترنت عمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك DABوالشبابيك الآلية للبنك GAB للاطلاع على الرصيد من خلال الموزعات والشبابيك الآلية عبر شبكة بدر بنك.

الشكل 05: يوضح صورة لبطاقة الدفع الالكتروني CIBG

المصدر: تقرير مقدم من طرف بنكBADR وكالة غرداية

- **مزايا بطاقة :CIB**

- توفر الوقت؛
- سحب الأموال في أي يوم وفي أي ساعة؛
- تمنح فرصة دفع المستحقات والاحتياجات الخاصة؛
- توفر الأمان.

➢ **بطاقة السحب TAWFIR**

هي بطاقة مرتبطة بحساب التوفير بفائدة أو بدونها صالحة لمدة عامين وفقط في الجزائر خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية تتيح الأداء بأمان 24ساعة في اليوم 07 أيام في الأسبوع وتصدر فقط للأفراد الذين لديهم حساب توفير LEF أو حساب توفير LEB.

- **مزايا بطاقة السحب TAWFIR**

- توفير الوقت؛
- سحب الأموال في أي وقت؛
- سهلة الاستعمال وآمنة.

➢ **بطاقة ماستر كلاسيك MCDC**:

هي بطاقة الدفع والسحب الدولية الخاصة بالعملات الأجنبية على مدار 24 ساعة في اليوم 7 أيام في الأسبوع، توفر مزايا في راحة بال تامة، تمنح للأشخاص الطبيعيون من الجنسية الجزائرية أو الأجنبية الذين لديهم حسابات بعملة اليورو وحساب بالدينار مقيمين أو غير مقيمين في الجزائر صالحة لمدة عامين قابلة للتجديد تلقائيا ما لم يتم إنهاء العقد من قبل العميل ويجب إيداع 100يورو على الأقل في حساب اليورو بالإضافة إلى مبلغ الدينار وتقدر مدة الحصول على البطاقة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر ب 15 يوم في اغلب الحالات

- **حدود استخدام البطاقة:**

✓ سحب 800 أورو؛
✓ دفع 2500اورو في الأسبوع؛
✓ السحب من الموزعات النقدية التي تحمل شعار ماستر كارد؛
✓ الدفع مقابل شراء سلع وخدمات؛
✓ تستخدم في الخارج كما تسمح بإجراء عمليات الشراء على الانترنت بما في ذلك الجزائر.

- **رسوم فيزا كارد كلاسيكية من بنك BADR**:

تبلغ رسوم ماستر كارد الكلاسيكية ب 6000دج سنويا بالإضافة إلى مصاريف السحب أو الشراء المقدرة ب% 2.5+2 اورو عن كل عملية سحب.

➢ **بطاقة ماستر كارد تيتانيوم MCDT**:

هي بطاقة الدفع والسحب الدولية الخاصة بالعملات الأجنبية على مدار 24 ساعة في اليوم 7 أيام في الأسبوع، توفر مزايا في راحة بال تامة، تمنح للأشخاص الطبيعيون من الجنسية الجزائرية أو الأجنبية الذين لديهم حسابات بالعملة باليورو وحساب بالدينار مقيمين أو غير مقيمين في الجزائر صالحة لمدة عامين قابلة للتجديد تلقائيا مال م يتم إنهاء العقد من قبل العميل ويجب إيداع200يورو على الأقل في حساب اليورو بالإضافة إلى مبلغ الدينار وتقدر مدة الحصول على البطاقة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر ب 15 يوم في اغلب الحالات.

- **حدود استخدام البطاقة:**

✓ سحب 1000 أورو؛

✓ دفع 5000اورو في الأسبوع؛

✓ السحب من الموزعات النقدية التي تحمل شعار ماستر كارد؛

✓ الدفع مقابل شراء سلع وخدمات؛

✓ تستخدم في الخارج كما تسمح بإجراء عمليات الشراء على الانترنت بما في ذلك الجزائر.

- **رسوم فيزا كارد تيتانيوم من بنك BADR**:

تبلغ رسوم ماستر كارد تيتانيوم ب 8500دج سنويا بالإضافة إلى مصاريف السحب أو الشراء المقدرة ب% 2.5+2 اورو عن كل عملية سحب.

ثانيا–تطور عدد البطاقات البنكية الممنوحة من قبل البنك خلال فترة 2018–2022

يمثل الجدول التالي عدد البطاقات البنكية الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ولاية غرداية خلال فترة 2018–2022.

الجدول رقم (05): عدد البطاقات البنكية الممنوحة من قبل البنك خلال فترة 2018-2022

السنوات	عدد البطاقات المستعملة							المجموع	النسبة المئوية
	CBRI	CIBC	CIBG	TAWF	MCDT	MCDC	CACL		
2018	163	138	0	22				323	9,2%
2019	236	250	33	39				558	15,9%
2020	246	358	44	51	1	8	2	710	20,3%
2021	255	438	88	118	1	18	3	921	26,3%
2022	255	497	92	118	2	18	5	987	28,2%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك BADR وكالة غرداية.

ولتوضيح بيانات الجدول أكثر قمنا بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم06:يوضح نسبة البطاقات البنكية الممنوحة من قبل البنك خلال 2018-2022

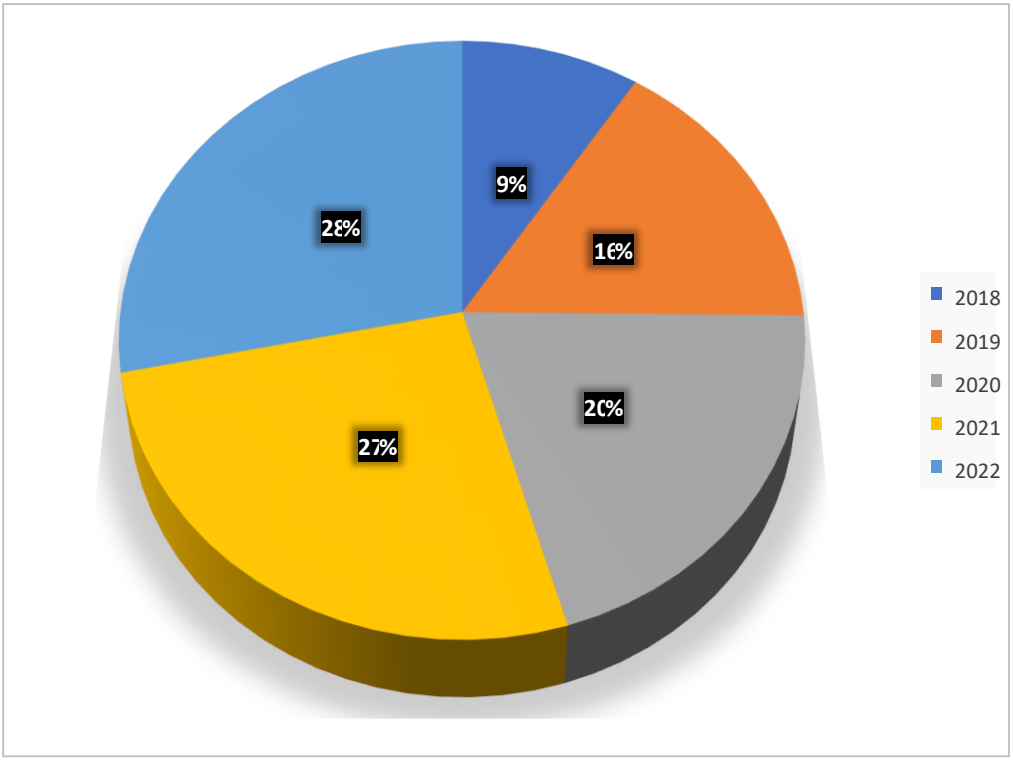

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 3 وبرنامج EXCEL

من خلال الجدول رقم 5 والشكل رقم 3 اتضح لنا أن عدد إجمالي بطاقات البنكية المستعملة في وكالة BADR غرداية يرتفع ويتطور في كل سنة حيث في سنة 2018 كان العدد 323 بطاقة بنسبة 9% إلى أن ارتفع في السنة الموالية إلى 558 بطاقة بنسبة 16% وواصل في هذا الارتفاع في السنوات التي بعدها حتى سنة 2022 وصل عدد البطاقات إلى أعلى قيمة حيث بلغ 987 بطاقة بنسبة 20%.

ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع عدد البطاقات البنكية وزيادة الطلب عليها في فترة (2019-2021) إلى ظهور فيروس كورونا الذي انتشر بشكل رهيب في هذه السنوات ولتفادي الاحتكاك والتجمعات التي تنقل العدوى والمرض بالفيروس أجبروا العملاء بالتعامل بالبطاقات الدفع الالكترونية من أجل سلامة صحتهم.

المطلب الثاني: خدمة المقاصة الالكترونية في بنك BADRوكالة غرداية

ويمثل الجدول التالي تطور خدمة المقاصة الالكترونية في البنك خلال فترة 2018-2022

جدول رقم 06: تطور خدمة المقاصة الالكترونية في البنك خلال فترة 2018-2022

السنوات	تحصيل الأوراق التجارية عن طريق المقاصة الإلكترونية	تحويل الأجر المتعدد عن طريق CD	تحصيل الشيكات عن طريق المقاصة الإلكترونية
2018	112	4570	381
2019	130	4923	397
2020	126	6200	4209
2021	173	6301	709
2022	1052	7230	803

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك

ولتوضيح بيانات الجدول أكثر قمنا بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم 7: تطور خدمة المقاصة الالكترونية خلال فترة 2018-2022

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك

من خلال الجدول رقم 6 والشكل رقم7 نلاحظ أن عمليات المقاصة الالكترونية في ارتفاع، وأكثر العمليات في هذه السنوات كانت عملية تحويل الأجور عن طريق CD فهي بأعداد كبيرة ففي سنة 2018 بلغ 4570 عملية

ليستمر في الارتفاع إلى أن وصل في سنة 2022 إلى أعلى قيمة وهي7230 عملية، وكذلك عملية تحصيل الشيكات وتحصيل الأوراق التجارية السفتجة والسند لأمر عرفت ارتفاع متفاوت

ويعود سبب تطور خدمة المقاصة الالكترونية إلى مزاياها العديدة كالسرعة في تقديم الخدمة وبأقل تكلفة.

المطلب الثالث: تطور خدمة الصراف الآلي ATMفي بنك BADRوكالة غرداية

الجدول رقم7: عدد عمليات خدمة الصراف الآلي خلال فترة 2018-2022

خدمة الصراف الآلي					
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022

عدد العمليات	11680	13209	16304	15873	15540

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك

ولتوضيح بيانات الجدول أكثر قمنا إعداد الشكل التالي:

الشكل رقم8: عدد عمليات خدمة الصراف الآلي خلال فترة 2018-2022

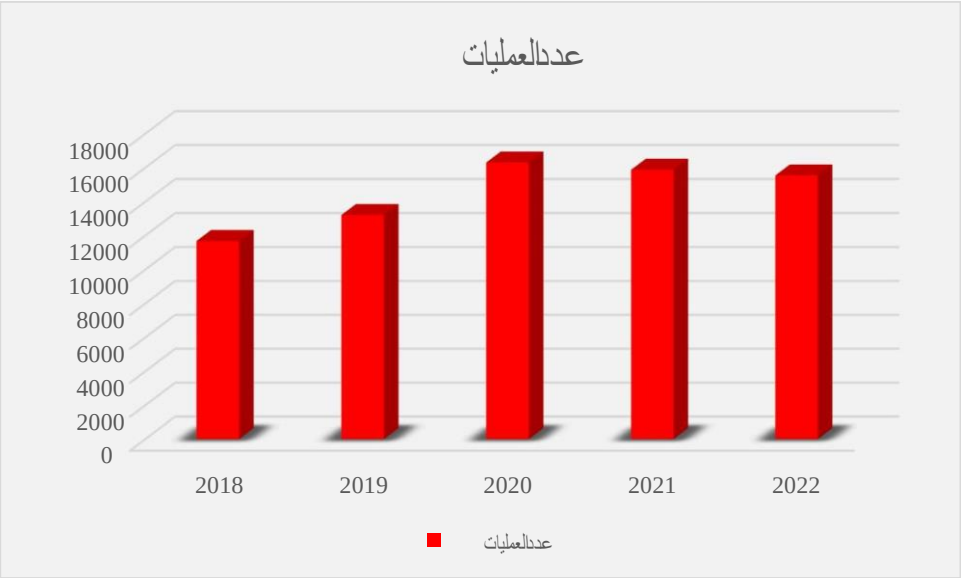

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات البنك.

من خلال الجدول رقم 7 والشكل رقم8 نرى أن عدد عمليات السحب التي كانت عبر صراف الآلي في سنة 2018 (11680) عملية وارتفع قليلا في سنة 2019، وفي سنة 2020شهد ارتفاع كبير حيث بلغ أعلى عدد وكان عملية16304 وسرعان ما تراجع قليلا في سنة 2021و2022 حيث كان 15873، 15540على التوالي.

ونلاحظ أن عمليات الصراف الآلي كانت مرتفعة نوعا ما، ويمكن أن نفسر ذلك بسبب وعي المجتمع بالتعامل الالكتروني وثقتهم فيه ومعرفتهم أهم مزاياه التي من أهمها توفير الوقت وتوفير الخدمة في أي وقت كان 24/24سا و07/07 أيام، وكذلك فيروس كورونا ساهم في تطور عمليات الصراف الآلي بشكل كبير كما لاحظنا أن عدد العمليات تراجع في السنتين الأخيرتين والسبب في ذلك ربما نقص السيولة لدى العملاء أو كثرة حدوث عطل وخلل في جهاز الصراف الآلي.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل عرض واقع الدفع الالكتروني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية، حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة وهيكلها ومختلف أدواره ومهامه، أما المبحث الثاني كان عبارة عن دراسة تحليلية لتطور الدفع الالكتروني في بنك BADR وكالة غرداية، حيث تعرفنا على واقع استخدام الدفع الالكتروني، وأهم الوسائل المتوفرة كالبطاقات البنكية الالكترونية التي توفر مزايا عديدة للعملاء، فمن خلال الإحصائيات التي تطرقنا إليها لاحظنا أن الوكالة في وضعية تطور مستمر لكن بخطى متباطئة حيث لم يصل للمستوى المرغوب من طرف العملاء.

خاتمة

الخاتمة

إن الدفع الالكتروني يشكل تحولا هاما في طرق التعامل المالي، وهو يساهم في تسهيل وتسريع عمليات الشراء والمدفوعات وتحسين تجربة المستخدم، فيما يتعلق بالجزائر فإن المصارف تعمل بجهد لتعزيز استخدام الدفع الالكتروني وتحسين البنية التحتية المعرفية لتلبية احتياجات العملاء وتوفير خدمات مالية آمنة وموثوقة، تواجه المصارف تحديات تقنية وتحسين الوعي والثقة لدى العملاء، ولكن مع استمرار التطور التكنولوجي والجهود المستمرة لتحسين البنية التحتية، يمكن التوقع أن يستمر النمو والتبني المتزايد لوسائل الدفع الالكتروني في الجزائر.

وبعد دراسة موضوعنا المرسوم "واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني"، وبعد تجولنا في فصلين الاثنين وتحليلنا لمختلف جوانبه النظرية والتطبيقية المتمثلة في دراسة حالة أجريت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة غرداية، توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات التالية:

أولا:نتائج إختبار فرضيات الدراسة:

–الفرضية الأولى: إشتمل الدفع الالكتروني في الجزائر على عدة مجالات، من خلال دراستنا نجد أن هذه الفرضية مقبولة حيث تبين لنا أن معاملات الدفع الالكتروني متوفرة في شتى المجالات (تجارة، نقل، رياضة ...الخ).

–الفرضية الثانية: تعتبر المقاصة الالكترونية والبطاقات البنكية والصراف الآلي من أهم أنظمة ووسائل الدفع الالكتروني المتوفرة في بنك BADRو كالة غرداية.

تم تأكيد هذه الفرضية من خلال دراسة الحالة فقد تناسبت مع النتائج التي توصلنا اليها ومنه تعتبر المقاصة الالكترونية والصراف الآلي والبطاقات البنكية أهم وسائل الدفع الالكتروني في بنك BADR وكالة غرداية.

–الفرضية الثالثة: هناك تطور واضح للدفع الالكتروني بالجزائر في السنوات الأخيرة.

تم تأكيد هذه الفرضية من خلال دراسة حالة،فهي مقبولة حيث لاحظنا أن هناك ارتفاع في إصدار البطاقات البنكية وزيادة في عمليات السحب عبر الصراف الآلي خلال السنوات الأخيرة.

ثانيا :النتائج العامة للدراسة

من خلال هذه الدراسة الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية :

- نظام الدفع الالكتروني في الجزائر يتطور سنة بعد سنة لكن بخطى متباطئة.

- وسائل الدفع الالكترونية لها مزايا عديدة ومن مزياها أهمها(إختصار الوقت ،سهولة ويسر العمليات الإيداع والسحب ، السرعة والأمان)،

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية يستعمل وسائل دفع الكترونية متنوعة أهمها البطاقات البنكية.

ثالثا :التوصيات والاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

-وضع قوانين إجبارية للتعامل بالدفع الالكتروني.

-نشر ثقافة الدفع الالكتروني لدى المواطنين من خلال الاشهار والترويج والحملات التحسيسية.

-يجب على الحكومة توفير وتزويد البنوك وبريد الجزائر والمحلات بأجهزة الدفع الالكتروني.

-تعزيز الثقة بين العملاء والبنوك وذلك من خلال حماية المعاملات المالية الالكترونية.

آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم الوقوف على أهمية أنظمة الدفع الالكتروني في المصارف الجزائرية ،وحاولنا الإلمام بالجوانب النظرية والميدانية للموضوع، مما يفتح آفاق جديدة لدراسات المستقبلية نذكر منها:

- دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الالكترونية.
- الحماية التقنية للمعاملات المالية الالكترونية.
- التحديات التي تواجه وسائل الدفع الالكترونية في المصارف.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب

-إياد منصور حسن، إدارة العمليات البنكية والنقدية، دار إبن النفيس للنشر والتوزيع، ط1، عمان ،2019.

-بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، ط3، بن عكنون الجزائر ،2008.

-جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

-خبابة عبدالله، الاقتصاد المصرفي، النقود البنوك التجارية البنوك الإسلامية السياية النقدية الأسواق المالية الأزمة المالية دار الجامعة الجديدة، ط1 ،2008.

-رمضان علي السيد المعروف، التجارة الإلكترونية في اليابان ومدى استفادة مصر منها، مكتبة جزيرة الورد، ط2، القاهرة ،2012.

-صلاح الدين أحمدمحمد عامر، أنظمة الدفع الالكتروني المعاصر غير الائتماني، دار الوعي الإسلامي، الإصدار مائة وأربعة وستون، الكويت ،2018.

-طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ،7، الجزائر،2010.

-عامر مطر، الشيك الالكتروني، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان الادن ،2013.

-فادي محمد صلاح، التجارة الإلكترونية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

-مصطفى كمال طه، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكتروني الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

-مصطفى يوسف كافي، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا ،2011.

-ناضم محمد نوري الشميري، الصيرفة الإلكترونية الأدوات والتطبيقاتومعيقات التوسع، دار وائل لنشر والتوزيع، ط1، 2008.

2- المذكرات:

-حنان كواشي، واقع وآفاق تقييم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة مصرفية جامعة الجزائر ،2012.

-رباب دحية، أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع الالكتروني مع الإشارة الى حالة الجزائر، دراسة تحليلة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية بنوك تأمينات جامعة الجزائر ،2020.

-دعبوز سعاد، تحديث وسائل الدفع وانعكاساتها على اقتصاد الجزائري خلال فترة 2019/2017، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة الجزائر 2022.

-زهير زواش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل دولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة أم بواقي ،2011.

-سيد أحمد حميزي، تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر ،2002.

-نبيلة فالي، استريجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 2017.

-نوال حاج مخناش، النظام لبطاقة الدفع الالكتروني، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص القانون الخاص، جامعة المدية 2020.

-هداية بوعزة، النظام القانوني للدفع الالكتروني دراسة مقارنة، مذكرة دكتوراء في القانون الخاص، جامعة تلمسان 2019،.

-هسام بورمة، النظام تامصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة ماجيستر تخصص إدارة مالية، سكيكدة ،2008.

3- المطبوعات:

-صليحة عماري، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة بيداغوجية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قالمة 2020.

-علي بن ساحة، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة ثالثة، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية،2019.

4- المقالات العلمية:

-محمد بولصباع، مطبوعة جامعية في مادة التسويق الالكتروني، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2017.

-العشابي فاطمة الزهراء، التجارة الالكترونية والنقد الالكتروني أزمة الثقة في وسائل الدفع الالكتروني ومحاولات علاجها، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية ال عدد00، 2021.

-بحيح عبد القادر، إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية وأثرها على الخدمات المصرفية حالة الجزائر 2010-1962، مجلة الباحث، ال عدد09، 2011.

-بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لريادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ال عدد03.

-حسين شرون، سعاد صفارطي، الإطار القانوني لأنظمة الدفع الالكتروني، مجلة صوت القانون، المجلد السابع، ال عدد2/نوفمبر 2020.

-زاوي فضيلة، شدي معمر سعاد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال فترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 5 ال عدد1/مارس 2021.

- عجيلة محمد، غزيل محمد مولود، ملامح التجارة الإلكترونية وإعتماد أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر مشاكلها وحلولها المقترحة، مجلة الاقتصاد الجديد، ال عدد02، جانفي 2010.

- علي عبدالله شاهين، نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقة على بنك فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12العدد 1، 2010.

-محمد الأمين مومني، الشيك الالكتروني المفهوم والأهمية، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد الأول، جوان2008.

- Shivaokaee، seyed babak Ebrahim، Mostafa Ghazizadeh.Electronic payment systems Evaluation: Acase stuin Iran.E-journals.vol4.no3.2012.

-Robert nzaro, Norest magidI, Assessing the roleof electronic payment systems infinancial institutioms acase of a savings bankin zimbabwe ,double blind peer reviewed international research journal ,volume 14 issue 2, 2014.

- Zlatko bysovsky.the future of mobile payments as apyment system electronic. European journal of business and Management volume8.no8.2016.

5- المقابلة:

-معلومات من مقابلة مع مدير البنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRوكالة غرداية، يوم 2023/4/27 على الساعة 9:30.

6- المواقع:

-https://www.giemonetique.dz/ar

/https://www.bank-of-algeria.dz